

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/42/PV.43
28 October 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
شم : السيد صلاح (الأردن)
(نائب الرئيس)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤] (تابع)

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة
(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, 2 United Nations Plaza Department of Conference Services, room DC2-0750, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64255/A ٣٩٨ ش

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥ صباحا .

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(ف) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/42/458 و Corr.1)

(ب) مشروع قرار (A/42/L.6)

السيد بولاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لسي ،

أولا وقبل كل شيء ، أن أعرب عن تقدير وفدي العميق للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الدكتور هانز بليكس ، لعرضه الواضح لتقرير الوكالة لعام ١٩٨٦ (A/42/458) ، وبيانه الملهم والزاهر بالمعلومات عن التطورات الرئيسية المتعلقة بأنشطة الوكالة هذا العام .

لقد واكب الذكرى السنوية الثلاثون لانشاء الوكالة حدث بالغ الأهمية في حد ذاته وبالنسبة للمجتمع الدولي أيضا . ويحدونا وطيد الأمل في أن يصبح اتفاق واشنطن من حيث المبدأ على ابرام معاهدة للتخلص من القذائف المتوسطة والاقصر المدى ، الذي تسنى التوصل اليه في أيلول/سبتمبر الماضي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة - بداية هامة الى أبعد مدى لمرحلة جديدة في تاريخ الطاقة النووية .

ولم تقف بولندا مكتوفة اليدين ازاء ما اضطلع به المجتمع الدولي حتى الان من جهود كثيرة لتبديد الخطر الاساسي المحدق بالنوع البشري ، الا وهو : استخدام الطاقة النووية في الأغراض العسكرية ، فبولندا ، وقد عانت ويلات الحرب ، سعت دائما الى كفالة محو هذه الافة تماما من حياة الانسان . ومنذ أسبوعين ، ذكرنا السيد ماريان أورزيتشوفسكي وزير خارجية بولندا بان الوزير آدام راباتسي تقدم قبل ٣٠ عاما - اشر انشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية مباشرة - بخطة لازالة الاسلحة النووية من وسط أوروبا وانشاء ، منطقة خالية من الاسلحة النووية ، بدلا من ذلك .

وآنئذ ، لم يلق الاقتراح قبولا لدى أي ممن قدم اليهم لكن الفكرة انتشرت في جميع أنحاء العالم . وانشئت مناطق خالية من الاسلحة النووية في مناطق شتى . ويجري ، الان ، التفكير في انشاء غيرها ، كما يشهد جدول أعمال هذه الدورة . وأود أن أضيف أنه في هذا الربيع طرح فويشيتش ياروزلسكي ، رئيس مجلس الدولة في بولندا ، مبادرة جديدة هدفها أن تكفل لوسط أوروبا ، وفي الوقت ذاته للقارة بأسرها ، مستقبلا يسوده السلم بمنجى من أي خطر ، وبخامة الخطر النووي . وترد تفاصيل هذه المبادرة الرامية الى خفض التسلح وتعزيز الثقة ، في الوثيقة A/42/413 . كما أن بولندا على اقتناع بأن ما اكتسبته الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خبرة في مجال التحقق يمكن أن يكون مفيدا فيما يتصل باتفاقات نزع السلاح .

كما تظهر سنة ١٩٨٦ التي نستعرضها حاليا ، مدى خطورة الطاقة النووية حتى وان كانت مستخدمة في الأغراض السلمية ، متى أفلتت من سيطرة الانسان . لكننا لمسنا في الوقت ذاته ، مدى أهمية دور الوكالة وما أثبتته من فعالية في التصدي للتحديات غير المتوقعة ، اذ باتت ، محفلا فعلا للتعاون الدولي في أعقاب حادث مفاعل تشيرنوبيل النووي وتلاظ بولندا بارتياح أن الاتفاقيتين اللتين وضعتا في مجال السلامة النووية الدولية والخاصتين بالتبليغ المبكر في حالة وقوع حادث نووي ، وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ دخلتا حيز النفاذ وأن عددا متعظما من الدول يوقع عليهما .

وفي نفس الوقت ، ما زلنا عند رأينا من أنه ما دام النظام الناشئ عن الاتفاقيتين لا ينطبق الا على القانون المدني لكل دولة ، ولا يمكن ، بالتالي اعتبارهما مكين قانونيين يحكمان المسؤولية الدولية ، ينبغي التعجيل بوضع اتفاقية بشأن المسؤولية القانونية للدول . واعتقادنا أن مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشاركة نشطة في حل مسألة المسؤولية القانونية عن الضرر النووي يمكن أن تشكل أيضا خطوة هامة أخرى صوب كفالة السلامة النووية .

كما تجدر الإشارة الى أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية الذي عقد هذا العام في جنيف ، أكد أيضا الدور الهام الذي تضطلع به حاليا الوكالة الدولية للطاقة الذرية - والدور الذي ما زال يتعين عليها القيام به في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وفي نفس الوقت ، تقوم الوكالة بدور لا شك في أنه قيادي ، في نظام منسج انتشار الأسلحة النووية . وأغتنم هذه الفرصة لأكرر موقف بولندا من ضرورة أن يصبح الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار عالميا بمعنى الكلمة وأن نصل بنظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الى حد الكمال بما يحفظ مصالح جميع الدول .

تردد الوكالة في الصفحة ١٢ من تقريرها السنوي لعام ١٩٨٦ (A/42/458) ، المرفق) ما يراود الأمم المتحدة من قلق ازاء تعاظم القدرات النووية لدى الدول التي لا تبدي رغبة في الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار . وبولندا تشارك في ذلك القلق وهي على اقتناع بأن هناك ضرورة قصوى تقتضي اخضاع ما تضطلع به تلك الدول من أنشطة نووية لضمانات الوكالة .

في رسالته الى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر الماضي قال زبينييف ميسر ، رئيس وزراء بولندا ان :

"الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ساعدت على امتداد عمرها البالغ ٣٠ عاما ، مساعدة عظيمة في توسيع نطاق التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية مما يعتبر اسهاما هاما في قضية تدعيم أسس الأمن الدولي والتنمية السلمية للبشرية" .

وبولندا من البلدان التي لم تبدأ الا مؤخرا في انشاء نظامها الخاص بالطاقة النووية . وهي لا تسترشد في ذلك الا بالحسابات الاقتصادية . فقد أخذنا في الاعتبار الحقيقة القائلة بأن محطات القوى النووية أقل خطرا على السكان والبيئة الطبيعية من تلك التي تعتمد في تشغيلها على الوقود الاحفوري ، وهناك حقيقة أخرى هامة وهي أنه لا يوجد بديل معقول للطاقة النووية . ويقول تقرير الوكالة ان :

"اجمالي تركيبات توليد الطاقة الكهربائية نوويا في العالم قد

ازداد بنسبة ٨,٩ في المائة خلال عام ١٩٨٦" .

وان :

"محطات القوى النووية أنتجت ما يزيد على ١٥ في المائة من الكهرباء

المولدة في عام ١٩٨٦" . (A/42/458 ، المرفق)

وهذا يثبت بجلء أن العالم ينحو باطراد نحو الاعتماد على محطات توليد الكهرباء من الطاقة النووية .

كما أننا ندعم ما تبذله الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهود دؤوبة

جديرة بالثناء لتحسين فعالية نظام الضمانات عن طريق وضع نهج جديدة تمكن ذلك النظام من مسايرة التطورات التكنولوجية في مرافق دورة الوقود .

واعترافا من بولندا بالدور الهام الذي تنهض به الوكالة ، فقد درجت على

المشاركة في أنشطتها . ويحاول بلدي الوفاء بالتزاماته تجاهها برغم ما يواجهه من صعوبات اقتصادية . كما أننا على استعداد لتكثيف مشاركتنا في تلك الأنشطة بعدة سبل

من أهمها : أولا : استضافة اجتماعات ودورات تدريبية وحلقات دراسية ، وهلم جرا في

بولندا ؛ ثانيا : زيادة مشاركتنا فيما تظلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من

مشاريع ميدانية اقليمية وأقليمية ؛ ثالثا : زيادة عدد الخبراء البولنديين

العاكفين على حل أكثر مشاكل البلدان النامية الحاحا ؛ رابعا : توفير مزيد من

التدريب في اطار زمالات الوكالة ؛ خامسا : أن نتقاسم مع البلدان النامية المعدات

التقنية والخبرات في مجال قياس جرعة تلوث البيئة والمواد والسلع بما في ذلك المنتجات الغذائية .

وختاماً ، أؤكد لكم ، سيدي الرئيس ، كما أؤكد من خلالكم للسيد هانز بليكسي مدير عام الوكالة أن بولندا ، كعهدها في الماضي ، لن تدخر أي جهد في الاسهام فيما تظلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية من عمل فعال للغاية من أجل عالم أفضل وأكثر أماناً .

السيد جونك (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء ، أود أولا وقبل كل شيء أن أتوجه بالشكر الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على تقريره السنوي عن أعمال الوكالة خلال عام ١٩٨٦ .

ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا الكامل لهدف الوكالة الدولية للطاقة الذرية : وهو تشجيع وتسهيل التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية من أجل السلام والصحة والازدهار في العالم كله ومنع الانتشار النووي .

ونود أن نعرب عن تقديرنا للأعمال التي تمت من أجل النهوض بالاستخدام الآمن للطاقة النووية في بعض المجالات ذات الأهمية الخاصة لأعضاء الاتحاد . فأولا ، نكرر تأييدنا لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في برنامج المساعدة التقنية . ونحن من أكبر المساهمين في هذا البرنامج وفي صندوق المساعدة والتعاون التقنيين التابع للوكالة وسياستنا هي أن نحتفظ بهذا الموقف رغم المشاكل المالية الداخلية في ميزانياتنا .

وفضلا عن ذلك ، نقدر اسهام الوكالة اسهاما قيّما في أنشطة البحوث النووية في معامل سايبيرزدورف وتريستا وموناكو ، وهي أنشطة نجد علماء من البلدان المتقدمة والنامية معا يشاركون فيها بنشاط . ونحن مقتنعون بأن هذا العمل لصالح الدول الاعضاء جميعا على المدى الطويل ويستحق تأييدهم وتشجيعهم الكاملين . ومما يهمننا جميعا تطبيق التقنيات النووية في الطب والزراعة . ويكتسي العمل في هذا الميدان أهمية خاصة أيضا بالنسبة للدول الاعضاء التي لا يزال الخيار النووي بالنسبة لها احتمالا بعيدا .

ونود أيضا أن نؤكد على تأييدنا المستمر لأنشطة الوكالة واهتمامنا بها فيما يتعلق بتصريف النفايات . ومن المهم بالنسبة للنهوض بتوليد الكهرباء من الطاقة النووية أن تحل هذه المشكلة المعقدة على نحو مرض . ولا ينبغي أن يكون هذا العمل قاصرا على التخزين الآمن وانما ينبغي أن يمتد أيضا الى قضايا مثل نقل النفايات والتخلص منها .

وكما أكدت على أهمية عمل الوكالة في النهوض بتوليد الكهرباء من الطاقة النووية ، من المهم في الوقت نفسه أن تؤكد على القضية الأخرى المكملة لذلك ، وهي ، التحقق من استخداماتها السلمية . وقد علمنا بارتياح من التقرير السنوي أن الوكالة خلصت الى أنه في عام ١٩٨٦ أيضا ظلت كل المواد النووية الخاضعة للوكالة ولضماناتها تستعمل في أنشطة نووية سلمية .

ان نظام الضمانات جزء لا يتجزأ من سياسة عدم الانتشار التي تؤيدها المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء بقوة . وقد أصبحت أربع دول غير حائزة للأسلحة النووية طرفا في معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٨٦ . وعلاوة على ذلك ، فاننا نقدر تمام التقدير قرب انتهاء المفاوضات مع الصين لوضع بعض منشآتها النووية المدنية تحت ضمانات الوكالة . وعندما يبدأ سريان الاتفاق الذي ستسفر عنه هذه المفاوضات ، سوف تكون هناك اتفاقات ضمانات سارية مع كل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية .

ان المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء ترى أنه من المهم جدا أن تطبق هذه الضمانات على أوسع نطاق ممكن تعزيزا لسياسة عدم الانتشار . ومن ثم نكرر نداءنا الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي لديها مرافق نووية لا تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بأن تضع هذه المرافق تحت هذه الضمانات .

لسنا بحاجة الى القول بأن عام ١٩٨٦ ، وما شهدته من حادث مفجع في تشرنوبل ، كان عاما تميز بأكبر وأهم الاعباء التي شهدتها الوكالة طوال تاريخها الذي استمر ٣٠ سنة . كما يمكن أن نرى في التقرير السنوي لعام ١٩٨٦ أن أنشطة كثيرة في مجال السلامة النووية والحماية من الاشعاعات ، قد تأثرت كثيرا بحادث تشرنوبل . وقد بينت هذه الأنشطة بجلاء أهمية دور الوكالة .

وقد أوضح حادث تشرنوبل بجلاء أن الحوادث النووية يمكن أن تكون لها آثار تتجاوز حدود البلد . ولهذا نود أن نؤكد أهمية تعزيز التعاون الدولي على الصعيد الثنائي وعلى الصعيد الجماعي فيما يتعلق بالسلامة النووية والحماية المادية والحماية من الاشعاعات والنظام البيئي .

ونحن نقدر ونؤيد أنشطة الوكالة في مجال السلامة النووية . فلا يمكن تطويع الطاقة النووية بغير تدابير سلامة صارمة لابد أن تبقى دائما موضع مراجعة منتظمة . وقد شهدت الوكالة تقدما كبيرا في مجال التعاون الدولي فيما يتعلق بالسلامة النووية منذ حادث تشيرنوبل . وعلى وجه الخصوص ، كانت الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام التي انعقدت في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية معلما هاما على طريق عمل الوكالة فيما يتعلق بقضايا السلامة . وخلال هذه الدورة ، وضع الاساس لتعاون موسع في بعض المجالات الاساسية للسلامة النووية .

وعلى وجه الخصوص ، كان اعتماد الاتفاقيتين المعنيتين بالابلاغ المبكر عن الحوادث النووية ، وبتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ اشعاعي ، ودخولهما المبكر حيز التنفيذ ، خطوة هامة نحو تحسين التعاون الدولي في مجال السلامة .

بل انه مما يستحق الاشادة حقا أنه أمكن خلال فترة زمنية قصيرة الاتفاق على اتفاقيتين دوليتين بهذه الأهمية . وكانت السرعة التي انتهت بها المفاوضات دليلا على التزام الوكالة والدول الاعضاء بتحسين الترتيبات القائمة بشأن السلامة النووية . وقد تم توقيع الاتفاقيتين أو التصديق عليهما من جانب عدد كبير من الدول الاعضاء . ومع ذلك ، فمن الأهمية بمكان أن يظل عمل الوكالة في هذا المجال ، بعد انقضاء عام ونصف على حادث تشيرنوبل ، محتفظا بقوة الدفع . فلا تزال هناك مجالات هامة يمكن وينبغي أن يتعزز فيها التعاون الدولي . وأنا أفكر ، أولا وقبل كل شيء ، في مبادئ يقبلها العالم للسلامة ومعايير السلامة . ونحن نؤيد بقوة عمل الوكالة لتحديث "مدونات الممارسات الخمس" بموجب برنامج الوكالة الخاص بمعايير السلامة النووية لمفاعلات الطاقة النووية .

وفي هذا السياق ، نقدر أيضا العمل الذي قام به الفريق الاستشاري الدولي للسلامة النووية في السنة الماضية . فالتوصية التي صاغها الفريق في تقريره عن الاجتماع الذي أعقبه حادث تشيرنوبل ، يمكن أن يلعب دورا هاما في مجال السلامة النووية .

ان السلامة النووية أولا وقبل كل شيء مسؤولية الدولة المالكة . ونأمل أن تساعدنا معايير السلامة النووية الجديدة في تحقيق مستوى دولي عال للسلامة النووية وفي المحافظة عليه ، وان تُدخل الدول الاعضاء هذه المعايير في معايير السلامة الوطنية الخاصة بها .

وينبغي أن نعرب عن دعمنا لفرق استعراض أمان التشغيل التابعة للوكالة . فهذه البعثات مثال طيب لما يمكن أن تفعله الوكالة بغية كفالة مستوى سلامة دولي عال وهذا يطمئنا بأن هناك معايير صارمة يجري تطبيقها .

كما نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة داخل الوكالة وغيرها من المحافل لتحسين نظام المسؤولية عن الأضرار النووية .
وفي الوقت الذي أعربت فيه الدول الأعضاء عن تقديرها لفعالية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وشددت على أهمية الأعمال التي تقوم بها ، فشمة مشكلات كبرى تهدد سلامة سير العمل في هذه الوكالة .

أولا ، لم تتلق الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى الآن سوى جزء من انصبتها المقررة التي كان من المفروض دفعها في بداية العام ، مما ترك الوكالة في وضع مالي عسير . وإذا استمر هذا الوضع ، سيكون من المتعين تخفيض البرنامج المعتمد لعام ١٩٨٨ . ونرى من الأهمية بمكان قبول القواعد المالية للوكالة على أنها التزامات دولية لا بد أن نرقى جميعا إلى مستواها ، وإلا فلن تتمكن الوكالة من الوفاء بمسورة مرضية بالمهام الجسام التي أشرت إليها في بيان هذا .

ثانيا ، مما يشير قلقا عميقا لدى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن الوكالة تفرض عليها معالجة قضايا سياسية تدخل في نطاق اختصاصات محافل أخرى ، مما يعرض للخطر دور الوكالة كأداة فعالة للنهوض بالتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

وأخيرا ، أود أن أعلن أن الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بدوله الأعضاء يرغب برغبة قوية في أن يواصل بنجاح تطوير التعاون الوثيق القائم بينه وبين الوكالة في كل مجالات الأنشطة النووية السلمية .

السيد تيمربايف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

شغوية عن الروسية : إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عام ١٩٨٦ يعسد وثيقة هامة تعكس بكل وضوح نطاق استخدام الطاقة الذرية على كوكبنا ، والعمل الهام والشامل الذي تضطلع به هذه المؤسسة العالمية من أجل التعاون الدولي . وقد درس الوفد السوفياتي هذا التقرير بعناية ، وهو يثني على أنشطة الوكالة وعلى مديرها العام السيد هانز بليكس لإسهامه شخصيا في هذه الأنشطة .

(السيد تيمربايف ، اتحاد)
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

لقد شهدنا الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنمو عبر السنوات الثلاثين المنصرمة من عمرها لتصبح واحدة من أهم المنظمات الدولية المرموقة ، ومركزا معترفا به لتنسيق جهود الدول والموامة بينها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية . إن أنشطة الوكالة توضح بجلاء مزايا تطوير العلم والتكنولوجيا للأغراض البناءة كبديل عن استخدامهما في المجالات العسكرية ، كما تشير بوضوح الى السبيل الوحيد المعقول لاستخدام الذرة . وأود أن أشدد بصفة خاصة على أن عالمية الوكالة تعزز دورها ومكانها في الشؤون الدولية ، بينما ننظر الى أنشطتها المتعددة الجوانب من منطلق تدويل جهود المجتمع الدولي في كل مجالات الشؤون العالمية .

إن بلدنا سيحتفل في القريب العاجل بيوم مشهود هو الذكرى السنوية السبعسون لثورة تشرين الأول/أكتوبر الاشتراكية المجيدة . وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية السوفياتية ، فقد كانت السنوات التي أعقبت ثورة أكتوبر سنوات عمل هادف لا يعرف الكلل في سبيل السلم والأمن العالمي ونزع السلاح . واليوم ، أصبحت هذه المهمة أكثر الحاحا وحتمية من أي وقت مضى . والاتحاد السوفياتي ، وعيا منه بحقيقة التهديد النووي ، وبعد تحليله المتأنى للاتجاهات السائدة في تطور العلاقات الدولية المعاصرة ، اقترح في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ برنامجا لكفالة السلم والأمن العالميين عن طريق نزع السلاح ، باعتبار ذلك البديل الوحيد المعقول . وقد مكنت مبادرات السلم السوفياتية التي تركز على هذا البرنامج من أن نرى بأعيننا مثل هذا التقدم في مجال نزع السلاح الذي كان حتى عهد قريب أمرا لا يمكن تصوره .

ولا شك في أن البرهان الحي على ذلك هو الاتفاق السوفياتي الأمريكي من حيث المبدأ على الإزالة التامة لغثتين من القذائف النووية . وسوف يسفر تنفيذ هذا الاتفاق عن تدمير مئات عديدة من الرؤوس الحربية النووية ، ومن الممكن أن يصبح نقطة انطلاق لخطوات هامة جديدة نحو القضاء المبرم على التهديد النووي ، ونحو عالم خال من العنف ومن الأسلحة النووية في نهاية المطاف . ولقد كانت هناك أيضا بعض دلائل التحرك في مجال حظر تجارب الأسلحة النووية - فقد توصل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية الى اتفاق بأن يبدأ على مراحل ، قبل ١ كانون الاول/ديسمبر من هذا العام ، محادثات كاملة النطاق بشأن هذه المسألة تجري على مراحل في محفل واحد . ولأول مرة في التاريخ توفك فكرة نزع السلاح النووي على الدخول في حيز التنفيذ . إن برنامج القضاء الكامل على الاسلحة النووية قبل نهاية هذا القرن شاهد ملموس على التفكير السياسي الجديد ، وجزء لا يتجزأ من الفكرة التي طرحتها البلدان الاشتراكية ، والرامية الى وضع نظام دولي شامل للسلم والامن الدوليين . ومن العسير أن نتنبأ الآن بسير الاحداث ، ولكن من المناسب أن نعبر عن الامل في أن تُحدث النتائج الاولى التي أنجزت على طريق نزع السلاح النووي ، سلسلة من ردود الافعال السلمية تكون نتيجتها القضاء المبرم على عسكرة الذرة .

إن الوكالة بوصفها هيئة دولية معترفا بها لتنسيق جهود الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية لا يمكنها بطبيعة الحال أن تظل بمعزل عن التيار الرئيسي للشؤون العالمية . ذلك أن الوكالة تظلع بدور ملحوظ في منع انتشار الاسلحة النووية . وقد أيد الاتحاد السوفياتي بثبات التعزيز الشامل لمعاهدة عدم الانتشار وللنظام الدولي لعدم الانتشار المستند اليها . وان تاريخ هذه المعاهدة الذي يمتد ١٧ عاما ليوضح فعاليتها وكفاءتها . فلم تظهر طوال هذه الفترة دولة نووية جديدة واحدة في العالم ، بينما ينضم المزيد والمزيد من البلدان الى المعاهدة مع مرور الايام .

(السيد تيهربايبند ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وتمثل هذه المعاهدة ، التي انضمت اليها ١٣٦ دولة ، أهم اتفاق دولي من ناحية عدد الموقعين عليها في مجال الحد من سباق التسلح . ويمكننا أن نعلن مع الارتياح أن أمانة الوكالة لم تسجل في عام ١٩٨٦ ولغاية هذا اليوم أية مخالفات تشير إلى استعمال المواد والمنشآت النووية الخاضعة لضمانات الوكالة من أجل تصنيع أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أو لاية أغراض عسكرية أخرى .

وفي الوقت ذاته ، فإن الوضع العام في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ازداد تعقيدا بصورة ملحوظة بسبب الاتجاهات السلبية المتزايدة المحفوفة بخطر تقليص أو حتى تقويض دعائم النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية . وفي ضوء الوضع الراهن في العالم ، نود أن نركز الوكالة جهودها المتمثلة بالضمانات ، في المقام الأول ، على أخطر تهديد قائم اليوم وهو المتمثل في تحويل المواد النووية إلى أغراض صنع الأسلحة النووية . إن الاتحاد السوفياتي يود أن تكون رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر فعالية في الدول التي على اعتبار القدرة النووية ، ولاسيما تلك التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار . ولهذا السبب فإننا نحبذ بقوة إشراك أكبر عدد ممكن من البلدان في أنشطة الوكالة وتوسيع نطاق عملها ليشمل كل مناطق العالم . ولهذا أيضا سنواصل ، كما فعلنا في الماضي ، تقديم كل عون للوكالة في أداء مهمة ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية وتطوير نظام ضماناتها . وباختصار ، يحبذ الاتحاد السوفياتي تعزيز النفوذ الدولي للوكالات بأكبر درجة ممكنة عن طريق توطيد مبادئ التعددية وتوسيع نطاق قاعدة المنظمة .

لقد سبب حادث محطة القوة النووية في تشيرنوبل أضرارا كبيرة في بلدنا . وكانت نتيجة هذا الحادث ، والحوادث الأخرى التي وقعت في محطات الطاقة النووية في البلدان الأخرى ، أن أصبح من الضروري إجراء تحليل نقدي للتدابير التي تكفل سلامة إنتاج الطاقة النووية ، وأوضح أن التعاون الوثيق فيما بين الدول قد أصبح أمرا حتميا في العلاقات الدولية المعاصرة . وقد أيد الاتحاد السوفياتي بقوة عمل الوكالة في هذا المجال .

(السيد تيمربايسد ، اتحساد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وبالأمس عرض المدير العام للوكالة ، السيد هانز بليكس ، في بيانه الشامل الذي قدم فيه تقريراً عن عمل الوكالة في الفترة قيد النظر ، تفاصيل برنامج الوكالة للتطوير الآمن للطاقة النووية . ونود أن نؤكد مرة أخرى على أن الاتحاد السوفياتي يؤيد تأييداً تاماً التدابير التي تتخذها الوكالة في هذا الميدان .

واننا نلاحظ مع الارتياح بدء سريان صكوك هامة مثل : اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي ، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي ، علاوة على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ، وهي الاتفاقيات التي اضطلع الاتحاد السوفياتي بدور جد نشيط في إعدادها .

وكمتابعة لاتفاقية التبليغ المبكر عن الحوادث النووية ، أهرم الاتحاد السوفياتي بالفعل الاتفاق اللازم مع فنلندا ، ويجري حالياً محادثات حول هذه المسألة مع عدد من البلدان الأخرى . وفضلاً عن ذلك فإننا ، اعترافاً منا بالدور الخاص الذي تضطلع به الوكالة فيما يتمثل بالجهود الدولية لضمان السلامة في توليد الطاقة النووية ، قررنا أن ندعو خبراء الوكالة المعنيين بسلامة المحطات النووية إلى زيارة الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٨ وتفقد إحدى محطاتنا النووية . وفي هذا السياق ، نجد من المناسب أن نؤكد على أننا نوافق تماماً على ما جاء في ضميمه مذكرة الأمين العام (A/42/512) المعنونة "تصورات تتناول أعمال الأمم المتحدة في التسعينات" ، من أن المسألة زيادة أسباب السلامة في إنتاج الطاقة النووية ، بما في ذلك التخلص من النفايات المشعة ، تستحق المزيد من المناقشة على الصعيد المتعدد الأطراف نظراً إلى أهميتها البالغة بالنسبة للأجيال الحالية والمقبلة ، وهي أهمية تتعدى الحدود الوطنية .

وفيما يتمثل بأنشطة الوكالة في المستقبل ، يعتقد الاتحاد السوفياتي أنه قد آن الأوان للقيام في إطار الوكالة بتصميم جيل جديد من نظم المفاعلات تدخل عليها آخر طرق ضمان السلامة ، وللعمل على وضع نظام موثوق لتدابير منع الهجمات على المنشآت النووية وإبرام اتفاقية مناسبة حول الموضوع ، واتخاذ خطوات لمنع الإرهاب النووي ، ووضع معايير قانونية دولية لتحديد المسؤولية عن الأضرار النووية .

وما برح الاتحاد السوفياتي يعطي أولوية للأنشطة الهامة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بتقديم المساعدة والتعاون التقنيين الى الدول الاعضاء فيها . ونلاحظ مع الارتياح ما تبذله الوكالة من جهود متزايدة في عملية نقل الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا والمعدات المتمثلة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المستفيدة من المساعدة التقنية .

إن موقف الاتحاد السوفياتي القائم على المبدأ إزاء التعزيز الشامل لسدور الوكالة باعتبارها ، عن حق ، مركزا متعدد الاطراف لتفاعل مصالح جميع البلدان ، يتمثل أيضا في الزيادة المستمرة لمساهماتنا الطوعية في صندوق المساعدة والتعاون التقنيين . فنحن نحول للصندوق على أساس منتظم كامل مبلغ حصتنا من المساهمات الطوعية . وستصل مساهمتنا الطوعية في عام ١٩٨٨ ، بالعملة الوطنية ، الى مبلغ ٣ ٨٢٤ ٠٠٠ دولار أمريكي . وبالإضافة الى ذلك ، خصص الاتحاد السوفياتي مليوني روبل للفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٨٨ لتقديم مساعدة إضافية للدول الاعضاء في الوكالة الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

(السيد تيمر بايف ، اتحساد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وهذه المساهمة الطوعية تتخذ شكل إمدادات من المعدات والمواد والأدوات والمنشآت السوفياتية ، وتدريب اخصائيين من البلدان النامية الاعضاء في الوكالة . في مختلف الدورات في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ونعتبر أن مما له أساس سليم قلق المدير العام إزاء الحالة المالية للوكالة التي ازدادات ترديدا بسبب عدم تنفيذ بعض الدول تنفيذا كاملا لالتزاماتها المالية . إن الوكالة تواجه احتمالا حقيقيا لوجود عجز كبير في ميزانيتها الأمر الذي لا بد وأن يعوق أنشطتها ، بما في ذلك وظائف الوكالة التي تنطوي على أهمية لكل الدول الاعضاء فيها، مثل ضمان الرقابة ومنع انتشار الأسلحة النووية . ونحن على اقتناع راسخ بأنه لا يجوز استخدام الجوانب المالية لممارسة الضغط على هذه الوكالة . وقد كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الدوام وسيظل يؤيد توفير الموارد المالية اللازمة لأنشطة الوكالة ، والحفاظ في إطار الوكالة على المناخ الجاد الذي لا غنى عنه من أجل الاضطلاع الفعّال بالمهام الكبرى التي تواجهها ، والالتزام الكامل بكل أحكام النظام الأساسي لهذه المنظمة الدولية .

إن تاريخ الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يمتد ٢٠ عاما مثال جيد على التفاعل المتعدد الأطراف المثمر في التعزيز العملي للأمن العالمي وخلق جو من الثقة والتفاهم المتبادل فيما بين الدول . واليوم تعتبر الوكالة هي الجهاز الدولي الوحيد للرقابة في مجال الحد من الأسلحة النووية . ونرى أن تجربة الوكالة الفريدة يمكن أن تصبح مثالا يحتذى بالنسبة للمبادئ السيامية والقانونية والرقابية التي يمكن أن تقود العلاقات الدولية ، تحت إشراف الأمم المتحدة ، صوب عالم خال من الأسلحة النووية ومن العنف .

السيد ميسزتر (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد درسنا

باهتمام كبير التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عام ١٩٨٦ ، حيث أن بلدي يعلق أهمية كبرى على عمل هذه الوكالة ويقدر أنشطتها بصفة عامة تقديرا كبيرا ويقدر عملها في العام الماضي بصفة خاصة . ونرى أن التقرير السنوي تقرير مضمونسي وإيجابي .

لقد أعلننا في السنة الماضية ، ويسعدني أن أكرر ذلك الآن ، أن الوكالة تؤدي بنجاح وظائفها الرئيسية الثلاث ، وهي : النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، ووضع السبل والوسائل اللازمة لكفالة سلامة الأنشطة النووية والاستمرار في تحسينها ، وتعزيز نظام منع الانتشار عن طريق التطبيق الفعال لترتيبات الضمانات . ونرى أن أغلبية الدول الاعضاء في الوكالة ، بما فيها هنغاريا ، تستفيد من نتائج عمل الوكالة ماديا وفكريا . فمئذ خمسة أعوام لا غير لم تكن هناك محطات للطاقة النووية تعمل في بلادي ، بينما جرى في آب/اغسطس الاخير توصيل الجزء الرابع والاخير من المحطة في باكس بشبكة توزيع القوى الكهربائية . وبهذا نكون قد أكملنا بناء المرحلة الاولى التي تبلغ طاقتها ١٧٦٠ ميغاواط من انتاج الكهرباء ، من أول وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية . وهذا يعادل ثلث انتاجنا الكلي من الطاقة الكهربائية . بيد أننا لن نتوقف عند هذا الحد . فقد وضعنا خططا لكي ننجز خلال عشر سنوات من الآن تشغيل مفاعلين إضافيين من صنع الاتحاد السوفياتي ، تمل طاقة كل منهما الى ألف ميغاواط .

إن الوكالة منخرطة الى حد كبير في تنفيذ هنغاريا لهذا البرنامج المكثف لتوليد الطاقة الذرية . وأثناء العقود الثلاثة الماضية حضر علماءنا ومنهديمونا دورات الوكالة ، واستفادوا خبرة دولية ، وحصلوا على معارف جديدة ، وتعلموا أساليب جديدة في إطار برامج المنح الدراسية وجولات الدراسة العلمية . وقد تلقينا أيضا شروة من المشورة الثمينة التي لا غنى عنها من خبراء الوكالة .

لقد كان عام ١٩٨٦ اختبارا حاسما لإرادة التعاون من الوكالة ومن الدول الاعضاء ، ونجح الجميع في هذا الامتحان . فعندما وقع حادث وحدة توليد القدرة في تشرنوبل في نيسان/ابريل من العام الماضي ، كانت الوكالة سريعة في بدء العمل التعاوني . ولقد تمكنت جماعة الدول الاعضاء فيها ، معتمدة على جهاز بالغ الكفاءة ، من وضع برنامج عمل جيد ومضت في تنفيذه دون تأخير . وكان ذلك شاهدا واضحا على عمق الشعور بالمسؤولية من جانب حكومات الدول الاعضاء في مجال استخدام الطاقة النووية .

وخلال فترة زمنية قصيرة ، غير معتادة في تاريخ الدبلوماسية ، جرى التفاوض بشأن اتفاقيتين هامتين متعددتي الأطراف ، تتعلق احدهما بالإنذار المبكر عن الحوادث النووية وتتعلق الاخرى بتقديم مساعدة الطوارئ في حالة وقوع هذه الحوادث . ولقد كانت هنغاريا من بين أوائل الموقعين على هاتين الاتفاقيتين وصادقت عليهما بعد ذلك بفترة قصيرة ، وبدأت في تنفيذهما منذ ذلك الحين كما هو معروف . وكان من الأهمية بمكان أيضا أن الأغلبية الساحقة من الدول الاعضاء قد أعلنت في الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام للوكالة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، انه في العقود المقبلة لن يمكن للإنسانية أن تستغني عن الطاقة المتولدة عن الإنشطار النووي وسجلت تأييدها لضرورة استمرار برامج توليد الطاقة النووية . كما توصلت الدورة الاستثنائية الى اتفاق بشأن مسائل ذات أهمية أساسية ، تلخصها الفقرة ١١ من تقرير الوكالة بإيجاز في العبارات التالية التي اقتبسها مؤيدا :

"إن القوى النووية ستظل مصدرا هاما للطاقة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وأن كل دولة مسؤولة عن كفالة أعلى مستويات السلامة في أنشطتها النووية ، وأن هناك متسعا لمزيد من التعاون الدولي في مجال السلامة النووية ، وأن للوكالة دورا رئيسيا تؤديه في مجال تشجيع مثل هذا التعاون وتيسير سبله" . (A/42/458 و Corr.1 ، المرفق ، الفقرة ١١)

وكما ذكرت ، فقد بينت هنغاريا حالتها بوضوح من أجل توسيع نطاق انتاج الطاقة النووية . ونحن نعتبر هذه المهمة بطبيعة الحال مهمة باقية بالغة الأهمية لزيادة سلامة استخدام الطاقة النووية . وقد بدأنا برنامجا وطنيا متوسط الأجل للبحث والتنمية لجعل تشغيل مفاعلاتنا الموجودة حاليا أكثر أمانا . ونحن نؤيد البرنامج الذي اقترحه الاتحاد السوفياتي من أجل كفالة السلامة في تطوير أنشطة الطاقة النووية ، ونوصي كل البلدان المعنية بالنظر فيه . وينطوي هذا البرنامج على دور رئيسي خص لكي تضطلع به كل من منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمم المتحدة ذاتها ووكالاتها الاخرى المعنية .

إننا نسهم في برامج الوكالة الدولية الخاصة بتعزيز سلامة المنشآت النووية ، ونكيف معايير السلامة النووية الموصى بها مع ظروفنا الوطنية ، ونشارك في نظام الإخطار عن الحوادث ، ودعونا فريقا عاملا لاستعراض السلامة ليزورنا في عام ١٩٨٨ ، ووقعنا على الاتفاقية الخاصة بالحماية المادية للمواد النووية وصدقنا عليها ، وأصبحت تلك الاتفاقية جزءا من نظامنا القانوني . ونحن نعلق أهمية كبرى على حماية المواد الانشطارية العالية التركيز من أن يحصل عليها أحد بطريقة غير قانونية . ومن الضرورات التي حان وقتها أن توضع اتفاقات بشأن المسؤولية عن الأضرار ، بما في ذلك مسؤولية الدول . ونرى من المفيد إبرام اتفاقات شائبة لاستكمال الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بسلامة الطاقة النووية ، وهو مجال اتخذنا فيه بالفعل بعض الخطوات . وبالمثل ، فإننا نؤيد وضع اتفاقية دولية مناسبة بشأن منع الهجمات ضد المنشآت النووية ، بما في ذلك أعمال الإرهاب .

ونحن نشارك أيضا بطبيعة الحال في أنشطة الوكالة الأخرى ، ونقدر غاية التقدير برنامج المساعدة التقنية للوكالة ، الذي نسهم فيه بقدر ما هو متوقع منا وبأكثر من ذلك أحيانا .

وتؤيد هنغاريا دون تحفظ معاهدة عدم الانتشار ، ويسعدنا أن تلاحظ انضمام أربع دول أخرى إليها في عام ١٩٨٦ . وقد لاحظنا باغتباط بيان الوفد الإسباني في الجلسة العامة الثالثة عشرة للجمعية العامة ، الذي أعلن فيه انضمام إسبانيا الوشيك إلى معاهدة عدم الانتشار . ونحن نؤيد نظام ضمانات الوكالة ونمثل امتثالا كاملا لالتزاماتنا وفقا لاتفاق الضمانات ، ونشعر بالارتياح لأن تقرير الوكالة لعام ١٩٨٦ لم يشر إلى أية حالة وجد فيها مفتشو الوكالة أن مواد أو منشآت أو معدات نووية تستخدم للأغراض السلمية قد حولت إلى استخدامات غير سلمية . فضلا عن ذلك ، فإننا نرحب بكون جمهورية الصين الشعبية ، وهي دولة نووية ، تجري مفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن وضع بعض منشآتها تحت إشراف الضمانات .

وإذا درسنا بعناية الآثار المحتملة المترتبة على الإبرام الوشيك لاتفاق نزع السلاح النووي ، وكذلك المفاهيم السوفياتية بشأن إقامة عالم آمن ، التي أعلنت على

أعلى مستوى عندما بدأت هذه الدورة للجمعية العامة أعمالها ، أمكننا أن نتأكد من أنه سيتعين على الوكالة في المستقبل القريب أن تقوم بمهام أكبر ، وربما بمهام من نوع جديد . ونحن نعتزم تأييد أي اقتراح ايجابي ، ومواصلة الاسهام الايجابي النشط في أعمال الوكالة . وإن تقديرنا للوكالة ، التي تحتفل بالذكرى الثلاثين لانشائها ، واستعدادانا للاسهام في أنشطتها ، قد أكدتهما كذلك رسالة التهنئة التي أرسلها رئيس الوزراء الهنغاري الى مؤتمر الوكالة العام هذه السنة .

ودون رغبة في إلقاء ظلال على هذه الصورة الشاملة المضيئة ، أود أن أذكر أيضا في هذا المحفل أن الوكالة تعاني ربما من أكبر أزمة مالية في تاريخها ، الأمر الذي يشكك في نفس امكانية ابقاء الوكالة على مستوى أنشطتها الراهن ، ناهيك عن زيادة نشاطها وتحسينه . وإن تدرك هنغاريا أهمية الوكالة القصوى في منع انتشار الأسلحة النووية والنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، فإنه تلج في مطالبة البلدان المتأخرة في سداد أنصبتها بالألا تعرض للخطر استمرار عمل الوكالة والألا تؤجل الوفاء بالتزاماتها المالية .

إن أمام الجمعية العامة مشروع قرار تشارك في تقديمه هنغاريا . وقد تم فعلا الادلاء بالبيان الذي يعرض مشروع القرار ويبرر طرحه ، ولذلك فلن أطيل في الحديث عنه . وإنما أود فقط أن أعربت عن أملنا في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء ، وفي أنه سيسهم بشكل فعال في استمرار التعاون بين الدول الاعضاء في الوكالة ، وسيؤدي الى مزيد من العمل الناجح لمديرها العام وللعاملين معه من الموظفين الكفاء ذوي المستوى العالي من التأهيل والقدرة .

السيد هوكة (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لقد تابع وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية بعناية واهتمام كبيرين العرض الممتاز الذي قدمه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد بليكس ، عندما قدم تقرير الوكالة السنوي عن عام ١٩٨٦ . وكما يتبين من تلك الوثيقة ، فإن الوكالة قدمت أيضا اسهاما بالغا في العام الماضي لتعزيز الاستخدام

السلمي للطاقة النووية وتقوية نظام عدم انتشار الاسلحة النووية . لقد تطورت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدى تاريخها الذي يبلغ ثلاثين عاما حتى أصبحت تلقى الاعتراف العام بها بوصفها مركزا للحلول المشتركة للمسائل السياسية والعلمية والتكنولوجية الخاصة بالاستخدام السلمي والمأمون للطاقة النووية ، ولدعم البلدان النامية . إن تقديم الجمهورية الديمقراطية الالمانية تقريرا وطنيا شاملا الى المؤتمر بشأن استخدام الطاقة النووية في الجمهورية الديمقراطية الالمانية لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، كان تعبيراً عن الاهمية البالغة التي تعلقها الجمهورية الديمقراطية الالمانية على التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

وترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن التبادل الواسع النطاق لوجهات النظر في المؤتمر المعني بتعزيز التعاون الدولي من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية كان مفيداً ، وأسهم في توفير تفهم أفضل للمواقف المختلفة .

لقد أكدت ثلاثون سنة من أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مهمة تأمين استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مرتبطة ارتباطاً لا ينفصل بالقضاء الكامل على الأسلحة النووية . ولذلك فإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية - جنباً الى جنب مع حلفائها وجميع قوى الحس السليم والواقعية - تؤيد تخليص العالم من الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل بحلول عام ٢٠٠٠ . ونحن نعتبر أن الاتفاق من حيث المبدأ على ابرام اتفاق بشأن ازالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ذات القواعد الأرضية التابعة للاتحاد السوفياتي وللولايات المتحدة خطوة أولى صوب بلوغ ذلك الهدف . وسيكون التوصل الى هذا الاتفاق بالفعل بداية نزع سلاح نووي حقيقي ، واسهاماً في وضع نظام شامل للسلم والأمن الدوليين . كما أن التوصل الى اتفاقات بشأن المزيد من نزع السلاح ، مثل خفض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بمقدار النصف مع الالتزام المارم بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، أو مثل الحظر العام والكامل

لتجارب الأسلحة النووية ، يمكن أن يحسن الظروف من أجل الاستخدام السلمي للذرة والتكنولوجيات الأخرى عالية المستوى ، بما في ذلك مساعدة البلدان النامية في ذلك المجال . وسيعزز هذا في الوقت نفسه المعاهدة الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية . لقد تركزت أنشطة الوكالة في عام ١٩٨٦ - شأنها شأن أنشطتها في الأعوام السابقة - على تعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية ، وتأمين استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وتعزيز فعالية ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد انضم إلى معاهدة عدم الانتشار مزيد من البلدان ، من بينها بلدان هامة مثل إسبانيا . وقد ذكرت الجمهورية الديمقراطية الالمانية مرارا أنها تعلق أهمية كبرى على عالمية المعاهدة .

إن انضمام جميع الدول الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية سيخدم مصالح المجتمع الدولي ويؤدي الى مزيد من التعاون الدولي الافضل . كما أن تعزيز نظام منسج انتشار الاسلحة النووية يرتبط ارتباطا مباشرا بعمل نظام الضمانات الخاص بالوكالات الدولية للطاقة الذرية . وقد لاحظنا بارتياح أن الوكالة قد أمكنها أن تذكر في تقريرها السنوي لعام ١٩٦٦ ، أن الامانة ، كما حدث في السنوات السابقة :

"لم تكتشف أي ظاهرة شاذة تشير الى أن المواد النووية الخاضعة للضمانات - أو ... المرافق أو المعدات - قد حُرقت عن غرضها أو استعملت من أجل صنع سلاح نووي أو من أجل أي غرض عسكري أو من أجل صنع أجهزة نووية متفجرة ...". (A/42/458 و Corr.1 ، المرفق ، الفقرة ٣٩١)

وإدراكا من الجمهورية الديمقراطية الالمانية لان تنفيذ الضمانات يلعب دورا أساسيا في ضمان عدم انتشار الاسلحة النووية ، فإنها ستخص سنويا ابتداء من ١٩٨٨ مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ مارك سنويا لتمويل أنشطة الوكالة في مجال الضمانات في الجمهورية الديمقراطية الالمانية . وتود الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، عن طريق برنامج المساعدة الوطنية هذا ، أن تُقدم إسهاما في تعزيز فعالية نظام ضمانات الوكالة . ويتمثل أحد التدابير الهامة لتعزيز فعالية هذا النظام في إجراء عمليات تفتيش شاملة في البلدان التي لم تنضم بعد الى معاهدة عدم الانتشار .

إن الإمكانيات النووية المتاحة لجنوب افريقيا وطموحات نظام الفصل العنصري نتيجة لهذه الإمكانيات تشكل خطرا متزايدا على السلم والامن في القارة الافريقية وفيما يتعدى حدودها . وان بلادي ، شأنها في ذلك شأن غالبية الدول الاعضاء في الوكالة ، تؤيد اتخاذ خطوات محددة ضد الطموحات النووية لجنوب افريقيا ، كما تؤيد تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة في ذلك البلد . وان الدول التي تتعاون مع جنوب افريقيا في الميدان النووي بالذات هي التي يجب عليها أن تستخدم نفوذها حتى تنضم جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار وتُخضع جميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وهذا المعنى هو الذي يفهم به وقد بلادي القرار الخاص بالقدرة النووية لجنوب افريقيا ، الذي اتخذه مؤخرا المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . فإذا لم تف جنوب افريقيا بالوعد الذي قطعتة على نفسها في المؤتمر الاخير للوكالة ، فيجب على المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير اللازمة .

ويبين تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الجهود الكبيرة التي تطلع بها الوكالة والدول الاعضاء فيها لزيادة السلامة النووية . وقد تميزت السنة الماضية بصورة خاصة بعدد من الانشطة الدولية المتعلقة بالتأكد من الانتاج المأمون للطاقة النووية . ومما لا شك فيه أن اتفاقية التبليغ المبكر واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي ، اللتين بدأ نفاذهما ، وبرنامج السلامة النووية الذي أكدته الوكالة ، ستلعب كلها دورا هاما في تعزيز عمل الوكالة في المستقبل ، كما أن لها أهمية بعيدة الاثر في تطوير العلاقات فيما بين الحكومات .

ولذلك أبرمت الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وفقا للمادة ٩ من اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي ، اتفاقات ثنائية لتبادل المعلومات في ميدان الحماية من الإشعاعات ، مع الدانمرك والنرويج وجمهورية المانيا الاتحادية .

بيد أن سلامة اقتصاد الطاقة النووية وما توفره من إمكانيات لا يعتمدان على التدابير التكنولوجية والتنظيمية وحدها ؛ فالتدمير المتعمد لمحطات توليد الطاقة النووية أو للمنشآت النووية الاخرى في أي بلد ، يمكن أن يؤدي الى انتشار مواد مشعة لها آثار وخيمة على السكان في البلد المعني وفيما يجاوز حدوده أيضا . لذلك يجب وضع نظام تدابير موثوق به لتفادي أي هجوم على المنشآت النووية ولمنع جميع أشكال الإرهاب النووي . ويقدر وقد بلادي خير تقدير قيام المؤتمر العام بتفويض المديسر العام بأن يدعم ، عند الطلب ، جهود مؤتمر نزع السلاح في جنيف لوضع اتفاق دولي لمنع الهجوم المسلح على المنشآت النووية .

ويجب أيضا إيلاء أهمية كبيرة للحماية المادية للمنشآت والمواد النووية . وقد لاحظنا بارتياح بدء نفاذ اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية . ومن الضروري الآن أن يزيد عدد الدول المنضمة الى هذه الاتفاقية الهامة .

وتساهم الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، في حدود إمكانياتها ، في تنفيذ برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي اتسع نطاقه . فبالإضافة الى توفير المعدات والمواد ، يستمر بلدي في التركيز على تدريب العلماء من البلدان النامية ، وإيفاد الخبراء الى هذه البلاد ، وتنظيم جولات دراسية ودورات تدريبية ، وتقديم المنح الدراسية . وقد نُظمت حتى الآن في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ١٢ دورة تدريبية و ١٦ جولة دراسية في هذا الميدان . وتعهدت الجمهورية الديمقراطية الالمانية أيضا بالمساهمة في تمويل برنامج التعاون التقني في سنة ١٩٨٨ .

واسمحو لي في النهاية أن أؤكد للجمعية أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية سوف تدعم بنشاط في المستقبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاضطلاع بأعمالها الهامة ومحاولة تحقيق أهدافها العظيمة .

السيد حيدر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية

العامّة مرة أخرى في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي أشهت على مدى العقود الثلاثة الماضية أنها حقا جهاز فعّال يجسد جهود المجتمع الدولي لاستخدام الطاقة الذرية من أجل تعزيز رفاهية الجنس البشري .

وما فتئت الوكالة منذ نشأتها تلعب دورا أساسيا في تقديم مساهمات قيمة لتحقيق هدف تكريس التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية . ومع استمرار تناقص الوقود الأحفوري وانتشار التلوث الذي يعرض البيئة للخطر يجري الاعتراف بصورة متزايدة بأن الطاقة النووية هي بديل تنافسي ناجح . وفي هذا السياق يتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تلعب دورا أساسيا في تعزيز الجهود المرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتفخر بلدي بتعاونها الطويل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونحن نولي أهمية خاصة لهذه العلاقة لان باكستان ، شأنها شأن الكثير من البلدان النامية الأخرى ، ما فتئت تجني ثمار التعاون مع الوكالة . فبمساعدة الوكالة وضعت باكستان ، في ضوء قلة مصادرها غير المتجددة من الطاقة ، برنامجها طويل الأجل لتوليد الطاقة النووية . ونحن ممتنون للوكالة لما توفره من خبرة فنية ودعم ومشورة .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا للسيد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على إرشاداته الحكيمة وريادته المثابرة للوكالة ، تلك الوكالة التي ستلعب في السنوات المقبلة دورا متزايدا الأهمية في مجال تطبيقات الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ونحن نشيد بجهوده ونؤكد له دعمنا الكامل .

ومن دواعي ارتياحنا أن نلاحظ استمرار جهود الوكالة للمساعدة في تعزيز البنيات الأساسية في مجال تخطيط وتنفيذ وتشغيل مشاريع توليد الطاقة النووية في البلدان النامية عن طريق عقد دورات تدريبية وطنية وإقليمية وعن طريق مشاريع التعاون التقني والبعثات الاستشارية والكتيبات الإرشادية . وان أنشطة الوكالة الرامية الى مساعدة البلدان النامية على تقييم دور الطاقة النووية في سياق خططها الوطنية لتوليد الطاقة يمكن أن توفر ، بل أنها توفر بالفعل ، مدخلا ميسرة لاستراتيجياتها طويلة الأجل الرامية الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أثناء عام ١٩٨٦ ازداد إجمالي محطات توليد الطاقة النووية في العالم بنسبة ٨,٩ في المائة إذ بلغ ٢٧٢,٧ غيغاوات بنهاية السنة . وقد بلغ إنتاج محطات الطاقة النووية أكثر من ١٥ في المائة من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في العالم في عام ١٩٨٦ ، وذلك بعد تشغيل ٣٩٧ محطة نووية . وعلى الرغم مما أبدي من مخاوف بعد الحادث المأساوي الذي وقع في تشيرنوبل لم يغلق مفاعل آخر لتوليد الطاقة ، ويتضح من تزايد طاقة مفاعلات التوليد في العالم أنه يتعين على الوكالة المضي في توسيع نطاق برنامجها لتقديم المساعدة لتطوير الطاقة النووية .

إن دور الوكالة في مجال الغذاء والزراعة واستخدام التقنيات النووية في الطب وفي مجال العلوم الطبيعية دور يستحق منا كل شئ . إن كل ذلك يمثل قدرا كبيرا من المساعدة المقدمة للبلدان النامية . لذلك من دواعي ارتياحنا أن حظي برنامج المساعدة الفنية بالاهتمام الضروري في سياق أنشطة الوكالة . ولكننا نعتبر أنه لا مجال للتسامح فيما يتعلق بعدم الوفاء بالتزامات المساهمة في صندوق المساعدة الفنية والتعاون ، وهو أمر نرجو أن يحظى بالاهتمام اللازم .

وما فتئت باكستان تعلق دائما أهمية على نظام الضمانات التابع للوكالة الذي ثبت إمكان الوثوق به وفعالته في اكتشاف تحويل أية مواد نووية لأغراض غير سلمية . وقد لاحظنا من تقرير المدير العام أنه لم يكتشف أي شيء غير عادي في مجال تنفيذ الضمانات أثناء عام ١٩٨٦ يمكن أن يدل على تحويل مواد نووية أو إساءة استخدام مواد أو معدات أخرى خاضعة لنظام الضمانات . وقد استنتج المدير العام ،

"إن المواد النووية التي أخضعت لنظام الوكالة في سنة ١٩٨٦ قد ظلت

مستخدمة استخداما سلميا أو ظل بالوسع التيقن من كيفية استخدامها" .

(A/42/458 و Corr.1 ، المرفق ، الفقرة (٣٩))

وما فتئ هناك عبر السنوات اختلال متزايد فيما بين الاعتمادات المخصصة للمساعدة الفنية وأنشطة الوكالة في مجال الضمانات . وفي حين نؤيد أنشطة الوكالة في مجال الضمانات يجب أن نعترف بأن لها حدودها في هذا المجال . إن الوكالة تقوم

بعمليات التفتيش على تنفيذ الضمانات ، عملاً بأحكام الاتفاقات التي تنفذها المتعلقة بالمنشآت النووية . والوكالة غير مؤهلة وليس لها اختصاص للاضطلاع بمهام تتعدى نطاق هذه المسؤولية .

ويحدونا الأمل في أن الوكالة ، عملاً بنظامها الأساسي وولايتها ، سوف تولي الأولوية القصوى لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وهذا أمر ضروري بسبب مقاومة بعض الدول حصول البلدان النامية على التكنولوجيا النووية لتحقيق برامجها السلمية في مجال الطاقة النووية .

إن فشل المؤتمر الدولي المعني بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية قد ملط الضوء على ضرورة قيام الوكالة بدعم أنشطتها الرامية إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وقد استرعى الانفجار الذي وقع في العام الماضي في الوحدة رقم ٤ لمفاعل تشرنوبل الانتباه إلى مسألة السلامة النووية ، وأيدت باكستان الجهود التي بذلت في هذا الميدان . ولكننا ينبغي أن نحتاط من أن يعوق الاهتمام بالسلامة النووية توسيع نطاق التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية . إن مأساة تشرنوبل توضح على العكس ضرورة إيجاد نظام أكثر رشداً وإنصافاً لا يتسم بالتمييز ، ويغطي الجوانب المختلفة للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وما برحت باكستان تسعى إلى التوصل إلى اتفاق دولي لحظر الهجوم على جميع المنشآت النووية . فبوسع هذا الاتفاق أن يبرز بقدر أكبر التدابير الرامية إلى كفالة السلامة النووية .

ومنذ بضع سنوات أعلن المجتمع الدولي ، عن طريق الجمعية العامة ، مبادئ معينة في هذا الصدد ، اعترافاً منه بالحاجة إلى التعاون السلمي في المجال النووي . وترد هذه المبادئ في قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٢ الذي أعتمد بالإجماع . وهو يؤكد بصورة قاطعة على :

"إن لجميع الدول الحق ، وفقاً لمبدأ التساوي في السيادة ، فسي أن تضع برنامجها الخاص باستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفقاً لأولوياتها ومصالحها واحتياجاتها" (القرار ٥٠/٣٢ ، الفقرة ١ (ب)) .

وأعلن القرار أيضاً بصورة قاطعة

"أنه ينبغي أن تتاح لجميع الدول ، دون تمييز ، إمكانية وحريية الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية" (القرار ٥٠/٣٢ ، الفقرة ١ (ج)) .

ونحن نأمل أن تتمسك جميع الدول بتلك المبادئ من أجل عكس مسار الاتجاهات السلبية التي تؤثر على التعاون النووي السلمي ، ومن أجل المساعدة على بناء القدرة النووية ذات الأهمية الحاسمة لتنمية البلدان النامية .
وبوسع باكستان أن تنضم إلى توافق الآراء في اعتماد مشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

السيد زابوتوكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد احتفلنا مؤخرا بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تعد من أهم المنظمات الدولية الحكومية داخل منظومة الأمم المتحدة . وفي تلك المناسبة أرسل السيد جوستاف هوزاك ، رئيس تشيكوسلوفاكيا ، رسالة التهنئة التالية إلى الوكالة :

"إن العمل الخلاق الذي اضطلعت به الوكالة على مدى ثلاثين عاما أوضح أن استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وحدها قد ساعد على توسيع نطاق التعاون الدولي وعلى صون السلم . وهذا هو البديل المعقول والواقعي فسي عصرنا النووي الفضائي . وقد أيدت جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية دوما ، اعترافا منها بهذه الحقيقة ، منع تهديد الحرب النووية ووقف سباق التسلح واتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي . فإن الموارد المالية والمادية والعلمية والبشرية وغيرها التي يمكن تحريرها نتيجة نزع السلاح النووي يمكن أن تستخدم من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول ، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى البلدان النامية .

"إن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وعددا من البلدان الأخرى ، تنظر إلى الطاقة الذرية بوصفها موردا لا بديل له للتنمية في المستقبل . وسنواصل في المستقبل أيضا ، وفقا لبرنامجنا الخاص بالطاقة النووية ، تطوير التعاون الدولي الشامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
"وفي هذا الصدد ، تشني تشيكوسلوفاكيا شناء عظيما على نظام الضمانات القائم ، الذي يحظى باعتراف عام بأنه أداة لممارسة الرقابة الدولية على عدم

انتشار الاسلحة النووية ولتعزيز معاهدة عدم الانتشار وتقويتها . ونحن نعلق أهمية أيضا على إنشاء نظام للتنمية الآمنة للطاقة النووية . وتعتزم تشيكوسلوفاكيا في المستقبل أيضا ، إسداء العون إلى البلدان النامية عن طريق تقديم مساعدة طوعية إلى صندوق المساعدة التقنية . كما نعتزم المشاركة بنشاط في تنفيذ البرامج المفيدة الأخرى للوكالة" .

إن تشيكوسلوفاكيا ، باعتبارها أحد الأعضاء الأصليين في الوكالة ، تنظر إلى هذه الذكرى بوصفها مناسبة لا لتقييم العمل المنجز فحسب ، بل أيضا - وهذه هي المسألة الرئيسية - لإعمال الفكر بشأن آفاق عملها في المستقبل . وإن التقرير الخاص بعمل الوكالة والبيان الذي أدلى به مديرها العام السيد هانز بليكس يوفران أساسا طيبا لذلك .

إن هذا التقرير يُعرض علينا في وقت يشهد فيه العالم دلائل واعدة تنم عن إحراز تقدم في مجال حاسم الأهمية للسلامة النووية للعالم - ألا وهو الإزالة التدريجية للأسلحة النووية . وقد أعربت معظم الوفود هنا ، بما فيها وفد تشيكوسلوفاكيا ، عن تأييدها لتلك العملية .

إننا ننظر إلى الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في السياق الأوسع نطاقا للحالة الدولية ، بوصفه نموذجا ايجابيا لعمل الوكالة الذي يتفق من نواح كثيرة مع مواقف وجهود مجموعة البلدان الاشتراكية الرامية إلى إنشاء نظام شامل للأمن والسلم الدوليين . ومن العناصر الهامة في ذلك النظام الاستخدام المأمون للطاقة النووية في جميع مجالات الاعتماد ، في تناسق كامل مع ضرورات حماية البيئة .

ولا يمكننا أن نخفق في ادراك أهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المجال السياسي ، حيث تلقى الاعتراف العام بأنها تقوم بدور الضامن الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية ، والمنظم للمصادر النووية ، والمنسق للتعاون الدولي في مجال الحماية المادية للمنشآت والمواد النووية .

لقد أيدت تشيكوسلوفاكيا تأييدا راسخا فكرة عدم انتشار الأسلحة النووية والقضاء التدريجي عليها . ونحن ننظر الى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية على أنها وسيلة لتعريف القضاء على الخطر النووي . وقد كان هذا أحد الجوانب التي أخذناها في الاعتبار عندما قمنا ، مع الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بتقديم مقترح الى حكومة ألمانيا الاتحادية بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى .

وتولي تشيكوسلوفاكيا أهمية كبرى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ولنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتمثل تلك المعاهدة - من وجهة نظر عدد من الأطراف فيها - أكثر الصكوك القانونية تمتعا بصفة التمثيل الدولي في مجال تحديد الأسلحة ، لذلك ، رحبنا بالانبياء التي تغيد بأن جمهورية الصين الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد توصلتا الى اتفاق مبدئي بشأن إخضاع جزء من منشآت المين النووية المدنية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ونحن نهتم غاية الاهتمام بزيادة فعالية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه وسيلة هامة لتعميق الثقة بين الدول في ميدان التعاون العلمي والتكنولوجي والتجاري في المجال النووي . وما من شك في أن هذا النظام الدولي الذي لا يمكن أن يكون له بديل مطلقا ، والذي يحكم الالتزام بنظام عدم انتشار الأسلحة النووية ويعززها ، ينبغي أن يكون قادرا في المستقبل على ممارسة التحقق من الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها . ومما لا شك فيه أن أهمية هذا النظام سوف تتزايد ، ويمكن أن تكون مثالا يحتذى في مجالات أخرى من تحديد الأسلحة أيضا .

إننا نشيد بأعمال الوكالة في هذا المجال والوارد ذكرها في التقرير السنوي . ونرى في هذا السياق أن من الضروري الاعراب عن القلق إزاء الأنشطة النووية

لجنوب افريقيا واسرائيل - بين أطراف أخرى - ونطالب بتنفيذ القرارات ذات الصلة
 المادرة عن كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن الوكالة على نحو مستمر .
 إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم الى الدورة الثانية
 والأربعين للجمعية العامة يبين تماما ما تقوم به الوكالة - وخاصة خلال الفترة
 الأخيرة - من عمل ناجح على الرغم من تعقيده البالغ ومعوبته . فقد أنجزت الوكالة
 مهام عاجلة متملة بالدورة الاستثنائية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة
 الذرية المعني بمسائل تعزيز السلامة النووية ، والذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .
 ومن المشجع أن الاتفاقية الخاصة بالتبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي ،
 والاتفاقية الخاصة بتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي قد
 دخلتا حيز التنفيذ ، وانضمت اليهما دول أخرى جديدة . وقد صيغت هاتان الاتفاقيتان
 في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي التي اعتمدهما ، وهما تشهدان على نحو مقنع
 على اهتمام المجتمع الدولي واهتمام الدول فرادى بأن تنضم الى عمل مشترك بغية
 تحقيق المزيد من تحسين شروط السلامة في استخدام الطاقة النووية . ونحن ننظر نظرة
 ايجابية للغاية - بروح هاتين الاتفاقيتين - الى ما يجري تطويره بين الدول من تعاون
 ثنائي في هذا الصدد . وهذا النوع من نظم المعاهدات هو الذي يجري على أساسه حاليا
 تطوير التعاون بين بلدي وبين النمسا . ونحن نعتقد أن من المفيد للوكالة مستقبلا أن
 تحيطنا علما على نحو دوري بالتطبيقات العملية المباشرة للاتفاقيتين في حسم المهام
 المرتبطة بعمل الوكالة .

ونحن نعتقد أن اعتماد المقترح الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي في مؤتمر
 جنيف الخاص بنزع السلاح في آب/أغسطس من هذا العام ، بشأن إقامة نظام للرصد العالمي
 للسلامة الإشعاعية باستخدام اتصالات الفضاء الخارجي ، من شأنه أن يساعد على زيادة
 تعميق التعاون الدولي . ذلك أن نظاما للرصد المستمر على هذا النسق من شأنه أن يعد
 خطوة أخرى فيما يتعلق بالحاجة الى تقييم وتحليل أشار الحوادث التي تقع في
 المؤسسات النووية ، كما أن من شأنه أيضا أن يعزز الفعالية في تطبيق هذه الاتفاقات .

وقد يصبح أيضا بمثابة وسيلة أخرى لرمذ الامتثال لحظر تجارب الأسلحة النووية ، الذي تعتقد تشيكوسلوفاكيا أنه أولى الخطوات التي يجب اتخاذها صوب نزع السلاح النووي .

كما أننا نؤيد أيضا اتخاذ مزيد من الخطوات لتوفير الحل الشامل لمسائل السلامة النووية في موضوع الطاقة النووية ، بما في ذلك المكوك المناهضة للقرصنة النووية . وقد رحبنا بالاتفاقية الخامة بالحماية المادية للمواد النووية ، التي دخلت حيز التنفيذ في بداية هذا العام . ويعد الالتزام المارم بتلك الاتفاقية شرطا مسبقا ضروريا . فهي تتضمن وضع واعتماد تدابير تضمن حماية المؤسسات النووية السلمية من الهجمات العسكرية وهجمات القرصنة .

ونحن نعتقد أن ما تبذله الوكالة من جهد لتوفير مزيد من الصرامة في موضوع المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن استغلال المؤسسات النووية على الصعيد الدولي هو مبادرة جادة وهامة .

ويقدم تقرير الوكالة أيضا الدليل على نمو التعاون التقني مع البلدان النامية في النهوض بتطوير الطاقة النووية . ونحن نقدم مشاركتنا في هذا السياق ، على أساس نسبة مئوية من الاسهام ، كما أننا نوفر بالإضافة الى ذلك زمالات طويلة الأجل وقصيرة الأجل في كلياتنا في مجال الفيزياء النووية . وسنواصل القيام بهذا مستقبلا ، ونجتهد لايجاد مزيد من الوسائل الفعالة لمساعدة البلدان النامية قدر استطاعتنا .

ونحن مقتنعون بأن مدى التطورات العلمية والتكنولوجية السريعة يتردد على نحو ملائم في الخطط التي وضعتها الوكالة لعملها في المستقبل ، والتي لن تكون بلا شك أقل نجاحا مما ظلت عليه طوال الثلاثين عاما الماضية . ونحن نعتقد أنه خلال فترة قصيرة من الزمن بالمعيار التاريخي ستصبح كل الأعمال النووية الجارية في كل أنحاء العالم خاضعة تماما لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛ أي أنها بعبارة أخرى ستنفذ لخدمة الأغراض السلمية وحدها .

وأود في الختام أن أشني على نتائج العمل الذي قامت به الوكالة خلال هذه المدة ، وأن أعرب عن الامتنان لمديرها العام السيد هانز بليكس ، على ما قام به من

إسهام شخصي بارز ، وعلى النهج البناء الذي انتهجه في حل المشاكل ، والجهود التي بذلها بلا كلل لايجاد الحلول الممكنة للمشاكل القائمة . كما تنبغي الاشارة أيضا بجهود موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين أدوا مهامهم على نحو مسؤول في هذه الفترة العصيبة المعقدة .

وتشيكوسلوفاكيا مستعدة استعدادا فعليا لتعزيز أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المستقبل . ولذا فان وفد تشيكوسلوفاكيا يؤيد مشروع القرار A/42/L.6 ، الذي يقر عمل الوكالة ويؤيده .

السيد سفوبودا (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي رسالة التهنئة التي بعث بها السيد جو كلارك ، وزير الدولة للشؤون الخارجية الكندية ، إلى الدكتور بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لاحظ أن الوكالة كانت ، منذ إنشائها ، المحور الرئيسي للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التعاون النووي . وكان لضماناتها دور حيوي في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار ، لأنه وفر الثقة اللازمة للتجار في المواد النووية . كما أتاحت برامج التعاون التقني ، التي تتبناها الوكالة ، لعدد متزايد من البلدان ، المتقدمة والنامية على السواء ، التمتع بمزايا تكنولوجيا الطاقة النووية في مجالي الصحة والزراعة ومجالات عديدة أخرى .

ويفتنم وفد بلدي هذه المناسبة ليعيد التأكيد على تأييد كندا القوي للوكالة ودعم برامجها المختلفة التي تعزز تطوير الطاقة النووية من أجل منفعة البشرية . ويشيد وفد كندا بأمانة الوكالة على تقريرها السنوي الحالي وهو تقرير مقنع أحسنت صياغته ، ويعكس تماما طريقة الوكالة المتميزة لا في معالجة برامج عملها العادية الثقيلة فحسب ، بل أيضا في مواجهة التحديات الأخيرة غير العادية في مجال السلامة النووية ، التي أشار إليها اليوم عدة ممثلين . وقد سر وفد بلدي بشكل خاص أن يلاحظ في التقرير أن الأمانة لم تكتشف أية ظاهرة شاذة تُشير إلى أن كمية تذكر من المواد النووية الخاضعة للضمانات قد حُرفت عن غرضها .

ننتقل الآن إلى المؤتمر العام الذي اختتم مؤخرا ؛ ويرغب وفد بلدي في التعليق على عدة تطورات .

في طليعة ما يشغلنا التركيز المتزايد على قضايا غير تقنية في هيئة تقنية أساسا ويتعين أن تبقى كذلك . إن عمل الوكالة القيم ، الذي يدركه ويقدّره الجميع يمكن أن يتضرر ضرا كبيرا ، كما أن النمو المنظم لتجارة المواد النووية معرض للخطر ، نتيجة للمناقشة المستمرة لقضايا نرى أنها خارجة عن نطاق ولاية الوكالة

وتجري مناقشتها في محافل أخرى . وإننا نشعر بالامتنان لأنه أمكن التوصل في اللحظات الأخيرة في مؤتمر الوكالة الى حلول توفيقية جذبت حقا عواقب وخيمة .

لقد خيم على أجواء مؤتمر هذا العام احتمال وقوع أزمة مالية كبيرة . فقد أبلغ المدير العام مجلس المحافظين ، في الاجتماع الذي عقد في أيلول/سبتمبر ، أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء لم يسدد ، حتى نهاية أيلول/سبتمبر ، اشتراكاته لعام ١٩٨٧ . ولكن لحسن الحظ ، ورد مؤخرا وعد بتقديم اشتراك كبير سيساعد على تجنب حدوث نقص كبير في السيولة النقدية في الشهر القادم . إن كندا تسدد كل ما عليها في حينه ، وتحت بقوة جميع الدول الأعضاء الأخرى على أن تسدد اشتراكاتها السنوية في وقت مبكر ، بقدر ما تسمح بذلك ميزانياتها السنوية وممارساتها وذلك لمنع تكرار مثل هذه القلقة في المستقبل .

وأسمحو لي أيضا أن أعلق على القرار 818 (XXXI) GC بشأن تشاطر المعلومات المتملة بالسلامة النووية .

أود أن أؤكد بأن كندا ، بالإضافة الى تأييدها للنقل الملائم للمعلومات المتملة بالسلامة النووية بموجب برامج الوكالة ، التي تؤيدها تأييدا تاما وتشترك فيها ، مستعدة أيضا لتتشاطر المعلومات المتملة بالسلامة النووية على صعيد شائقي . وحيثما وجد إطار سياسة رسمي للتعاون النووي ، أي اتفاق تعاون نووي شامل ، فإن الممارسة التي دأبت كندا على اتباعها تقوم على تقديم معلومات السلامة المتملة بمفاعل كندو الذي قامت بتوريده ، وذلك طيلة فترة عمله .

وترى كندا أن تشاطر المعلومات المتملة بالسلامة النووية لا يمكن فصله عن التعاون النووي ككل ، وبالتالي يتعين أن يتمشى تماما مع الحقوق والالتزامات المشتركة التي يتفق عليها الموردون والمتلقون . أما فيما يتعلق بالتكنولوجيا ، فإن الحق في الوصول إلى معلومات السلامة النووية يجب أن يقابله قبول عدد من الالتزامات المصاحبة لنقل هذه المعلومات .

مع أنني أبدت بعض التحفظات على التطورات في المؤتمر الأخير ، فإن وفد بلدي يوافق على تقرير الوكالة الدولية للطاقة النووية السنوي لعام ١٩٨٦ ، ويسره أن ينضم إلى توافق الآراء في تأييد مشروع القرار المعروض علينا .

السيد كوستوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : درس وفد جمهورية بلغاريا الشعبية تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية دراسة متعمقة ويسره أن يحيط علما بعمل الوكالة النشط في مجال استخدام الذرة للأغراض السلمية . وقد أُبرزت بوضوح المسؤوليات الهامة للوكالة في البيان الافتتاحي الذي القاه الدكتور هانز بليكس ، مديرها العام . وأود أن أشيد بدور أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لاسيما الدكتور بليكس ، في القيام بتنفيذ اهدافها ومهامها في الفترة قيد الاستعراض .

احتفل المجتمع الدولي هذا العام ، بما في ذلك ممثلو العلماء والعاملين في المجال التكنولوجي في جمهورية بلغاريا الشعبية ، بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الوكالة . إن بلدي ، بوصفه من الاعضاء المؤسسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يرى أن هذه المناسبة مناسبة دولية هامة ، وتوفر فرصة لاستعراض أنشطة الوكالة . وهي تبرز أيضا أنه لا يمكن أن تسهم الطاقة النووية في تقدم وازدهار البشرية إلا على اساس التعاون وإذا استخدمت للأغراض السلمية .

لقد أنجزت الوكالة على مدى ثلاثين عاما قدرا كبيرا من العمل ، غالبا في ظل ظروف صعبة ، وهذا مدعاة ارتياح لنا ومصدر ثقة وتفاؤل في مستقبل الوكالة . ففي فترة الثلاثين عاما هذه ، أصبحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مركزا عالميا معترفا به من الجميع يعالج المشاكل العلمية والتكنولوجية في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية ، ويقدم مساعدة تقنية للبلدان النامية . ويمكننا أن نقول اليوم بثقة بأن الوكالة قد اجتازت الامتحان بنجاح في المجالين السياسي والتقني على حد سواء .

ويمثل سجل الوكالة على مدى الثلاثين عاما دليلا لا يمكن دحضه على أن جميع البلدان تستطيع ، بغض النظر عن نظمها الاجتماعية - الاقتصادية ، أن تسهم في تعزيز الأمن الدولي ، ويتعين عليها أن تفعل ذلك . إن كون الوكالة تجمع دون غيرها بين وظيفتي البحث والمراقبة وتسهم في عدم انتشار الاسلحة النووية أمر هام للغاية لمسكون السلم وبناء الثقة فيما بين الدول .

لقد كان العام الماضي عاما له مغزى خاص في تاريخ الوكالة . فقد أحيى موضوع السلامة النووية اهتمام المجتمع الدولي في أنشطة الوكالة . كما أن الاتفاقيتين الدوليتين بشأن التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي وبشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ اشعاعي ، اللتين اعتمدتا ووضعتا موضع التنفيذ بسرعة لم يسبق لها مثيل ، بالإضافة إلى وضع اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية موضع التنفيذ ، أرست الأساس لنظام دولي ينظم سلامة الطاقة النووية . لقد وقّع بلدي هذه الاتفاقيات ويتقيد بها ثقيدا صارما . وفي نفس الوقت ، فإننا نعتقد أن هناك حاجة لإعداد مك دولي جديد يتناول مسؤوليات الدول في حالة وقوع حوادث نووية والتدابير التي يجب اتخاذها لمواجهة الارهاب النووي .

إن الجهود المتفانة التي تبذل لتعزيز التعاون الدولي في مجال السلامة النووية ستكون غير مجدية ما لم يزل تهديد الحرب النووية الذي يجثم على الجنس البشري . إن وقف سباق التسلح ، لاسيما سباق التسلح النووي ، وحظر اجراء التجارب على الاسلحة النووية ، والازالة التدريجية للأسلحة النووية حوالي نهاية هذا القرن كما اقترح ميخائيل سيرغيفتش غورباتشوف في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ هي السبيل الوحيد لبقاء الجنس البشري الذي يبشر بالتعاون ، والتقدم والتنمية الاقتصادية .

إن فكرة وجود عالم خال من الاسلحة النووية ليست حلما يوطوبيا . فإن له ابعادا حقيقية كما انه البديل المعقول الوحيد للردع النووي . وفي رأينا انه ليس ثمة مجال من مجالات الحد من الاسلحة لا يمكن التوصل بشأنه الى اتفاقات حقيقية ومقبولة على نحو مشترك . وآخر الامثلة على هذا هو الاتفاق المبدئي الذي أبرم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على ازالة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى .

وإننا نرحب بالقرار بالتخلص من هاتين الفئتين من الاسلحة النووية فضلا عن الاتفاق على البدء في اجراء مفاوضات واسعة النطاق بشأن قضايا اجراء التجارب على الاسلحة النووية .

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها جهازا دوليا معترفا به عموما لتنسيق جهود الدول في مجال استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية لا يمكنها ان تظل بمعزل عن الاتجاهات الرئيسية للشؤون الدولية . إن الاشتراك النشط للوكالة الدولية للطاقة الذرية في جهود منع الانتشار لهو أحد الجوانب الرئيسية في الكفاح من أجل ازالة التهديد النووي وتعزيز السلم والأمن الدوليين وكبح سباق التسلح .

ويسعدنا ان نلاحظ انه لم تكتشف أية انتهاكات في عام ١٩٨٦ وفي أي فترة سابقة يمكن ان تشير الى انه يتم للأغراض العسكرية تحويل مواد أو مرافق نووية بموجب نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي نفس الوقت ، نرى انه ينبغي ان تبذل جهود جديدة لتعزيز نظام الضمانات ، خصوصا بانضمام دول جديدة خاصة الدول الحائزة للتكنولوجيا النووية المتقدمة . وفي هذا الصدد ينبغي اتخاذ تدابير حاسمة لتنفيذ

القرارات التي تتعلق بالقدرات النووية لإسرائيل وجنوب أفريقيا والتي اتخذتها الدورة الحادية والثلاثون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . إن الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار ينبغي أن تستمر . وبلدي يولي اهتماما خاصا لعمل الوكالة في ميدان الضمانات . ونلاحظ ، مع الارتياح ، أوجه النجاح في هذا المجال ، إلا أننا نرى أنه من الضروري أيضا مواصلة الجهود لتعزيز الكفاءة والفعالية عن طريق استخدام أجهزة تقنية أفضل والاستخدام الأكثر فعالية للتكنولوجيات القائمة وتحقيق أقصى استفادة من مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إن مسألة الحالة المالية للوكالة في فترة ١٩٨٦-١٩٨٧ أصبحت مسألة ملحة . ولم يف عدد كبير من الدول الأعضاء بمساهماته طوال عدد من السنوات . والبعض من كبار المساهمين لم يدفع ما عليه من مستحقات عن الفترة الماضية . ونأمل أن تيسر التعهدات التي قطعها تلك البلدان بالوفاء بحصصها بأسرع ما يمكن استكمال المشاريع الأساسية ، خاصة في مجال المساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية . ولقد قبل بلدي الاسهامات الطوعية المحددة لعام ١٩٨٨ كما أنه يحث جميع الدول الأعضاء الأخرى أن تدعو نفس المنحى . ولن تتمكن الوكالة دون الدعم العالمي من النهوض بأعمالها ومن تحقيق أهدافها ومقاصدها .

وكما هو معروف عامة فقد أحرزت جمهورية بلغاريا الشعبية النجاح في تطوير برنامج الطاقة النووية لديها للأغراض السلمية بمعدل سريع وثابت . فقد قدرت الطاقة النووية في العام الماضي بـ ٣٠ في المائة من إنتاج الكهرباء في بلدي . وشيدت مرافق نووية جديدة لتوليد الكهرباء وفي سبيلها الآن للبدء بالإنتاج . كما شاركت بلغاريا بنشاط في برامج السلامة النووية التي تنفذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . واتخذ عدد من التدابير من أجل سلامة المفاعلات النووية القائمة وتدريب الموظفين . وستستمر هذه التدابير عن طريق إيلاء الأولوية لقضايا السلامة في مجال تطوير الطاقة النووية . وفي عام ١٩٨٦ استمرت ضمانات الوكالة

الدولية للطاقة الذرية بشأن تشغيل مراقبنا النووية في أداء وظيفتها بأكبر قدر من النجاح . ونلاحظ مع الارتياح أن الأهداف المتوخاة من ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد تحققت على نحو تام في بلدي .

وبالإضافة إلى تطوير إنتاج الطاقة النووية يعلّق بلدي أهمية كبرى على استعمال الطاقة النووية في مجالات الاقتصاد ، والطب ، والعلوم وغيرها من المجالات . ولقد حظيت جهودنا هذه بالدعم النشط من قبل الوكالة .

وتشارك جمهورية بلغاريا الشعبية بكل ما في وسعها في برامج المساعدة التقنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتمكن بلدي عن طريق الوكالة من توفير عدد من خدمات الخبراء في هذا المجال . وتلقى اختصاصيو الطاقة النووية من عدد من البلدان تدريبهم في المراكز العلمية والإنتاجية في بلغاريا . ونحن على استعداد لتوسيع مساعداتنا وتعاوننا في هذا المجال آخذين معالج البلدان كافة بعين الاعتبار . وختاماً ، أتمنى لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، خصوصاً مديرتها العام السيد هانز بليكس ، كل توفيق في عملها النبيل الذي تقوم به لمصلحة الجنس البشري بأسره .

السيدة راسي (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد فنلندا أن يشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرتها العام السيد هانز بليكس على أداء الوكالة المقتدر والمطمئن خلال عام اتسم بعواقب الحادث النووي في تشرنوبل ، وعبء العمل الثقيل الذي ألقى على الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسبب ذلك الحادث . إن الطريقة الممتازة التي اضطلعت بها الوكالة بمهمتها خدمة للمجتمع الدولي قد حظيت باعتراف وتقدير واسعين . وأود مرة أخرى أن أجدد تأكيد حكومتي على دعمها الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية والسيد بليكس هذا العام الذي يشهد الذكرى الاحتفالية السنوية الثلاثين لتأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إن السلامة النووية وعدم الانتشار هما الدعامتان اللتان ترتكز عليهما مقبولية الطاقة النووية ، وخصوصاً القوة النووية . إلا أننا شهدنا ما يعتور فهم

قوة هاتين الدعامتين من ضعف . ويتطلب هذا توفر فترة من التفكير العميق في مستقبل الطاقة النووية . إن الموقف الذي نجد أنفسنا فيه اليوم لهو الدليل على الشك الواسع الانتشار الذي يشوب الدور المستقبلي للطاقة النووية ضمن الخيارات الممكنة الأخرى . إن التقرير الأخير المقدم من اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية - تقرير بروننتلاند - يوضح هذه الحالة .

إن وقفة التأمل التي ذكرتها يجب الاستفادة منها في البحث عن حلول لبعض أسئلة أساسية تتعلق بمقبولية الطاقة النووية . يجب علينا على الأبعد كافة تحقيق تفاهم أفضل بشأن مسائل السلامة . وهذا يتضمن أيضا سلامة تدبير أمر النفايات النووية والحماية المادية للمحطات والمواد النووية .

وفي نفس الوقت ، ينبغي أن نعزز نظام عدم الانتشار النووي . وقد ماعدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى حد كبير في تخفيف حدة المخاوف التي يكثُر سماعها من تعذر الفعل بين الأسلحة النووية والقوى النووية . ولهذا فان كل انضمام جديد الى معاهدة عدم الانتشار هو موضع ترحيب لأنه يزيد من قوة نظام عدم الانتشار . واسمحوا لي هنا أن اشير بمفحة خاصة الى قرار حكومة اسبانيا الأخير بالانضمام الى المعاهدة . ومن ناحية أخرى ، فان ما يزيد عن ٤٠ دولة ، من بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الاطراف في معاهدة عدم الانتشار والتي يزيد عددها على ١٣٠ ، لم تصف حتى الآن بالتزامها بمقتضى هذه المعاهدة بإبرام اتفاق للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وتلاحظ بلادي بارتياح أن اتفاقية الاخطار المبكر والمساعدة في حالات الحوادث النووية التي ووفق عليها في العام الماضي قد دخلت الآن في حيز التنفيذ . وترحب حكومة بلادي كذلك بالمعلومات التي تفيد بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية قررت اخضاع بعض منشآتها النووية لضمانات الوكالة . وعندما ينفذ هذا الاتفاق تكون الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية قد أخضعت كل أو بعض أنشطتها النووية السلمية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد أصبح تقبل الرأي العام للطاقة النووية قضية عالمية . فإذا كانت الطاقة النووية غير قادرة على استعادة المستوى المرضي من التقبل لها في البلدان الصناعية ، فمن العسير أن نتصور كيف يمكن أن تقدم جزءا من الحل لاحتياجات الطاقة في البلدان النامية .

وتود حكومتي أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممارسة جميع وظائفها ، ونود أن نراها مجهزة تجهيزا كاملا بحيث تظلع بمهامها المختلفة . ولسوء الحظ ما فتئت الحالة المالية للوكالة في تدهور . وترى حكومتي أن هناك تهديدا محتملا لمستوى أداء الوكالة في ميدان حيوي مثل التفتيش على الضمانات . ولا مفر من أن يتلو ذلك مشاكل بالنسبة للتطور المنتظم لقطاعات الطاقة النووية في البلدان

المتقدمة النمو والنامية على السواء اذا تعرضت مصداقية الضمانات للاهتزاز . ولهذا فانني اناشد جميع الدول الاعضاء ان تحترم التزاماتها المالية تجاه الوكالة حتى تتمكن من مواصلة عملها الهام وعلى مستوى يمكنها من الوفاء باحتياجات نظام عدم الانتشار الى جانب الأنشطة الأخرى .

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي أولا وقبل كل شيء وكالة فنية . وقد عرفت الموضوعات ذات الطابع السياسي مؤخرا طريقها الى جدول أعمال الوكالة . وراينا هذه الموضوعات تشغل وقتا كبيرا من وقت المؤتمر العام الأخير للوكالة . وما زالت حكومتي تؤمن بسلامة الأساس الذي يقوم عليه توزيع العمل داخل منظومة الأمم المتحدة ككل وتؤمن أيضا بايلاء اهتمام كبير لتجنب الازدواج داخل منظومة الأمم المتحدة التي توفر محافل ملائمة للمناقشة السياسية بعيدا عن الوكالات المتخصصة .

السيد أكيلي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كان

علينا اثناء ال ٤٢ عاما الماضية ان نواجه ونعالج التحدي الذي تمثله الذرة . وكان ذلك التحدي هائلا ومزدوجا . وكان من الضروري ان نتعلم كيف نسيطر على الذرة في شكلها السلمي وان نحتوي الجانب المهدد بالخطر منها . ولم يكن أي من هذين التحديين سهلا . وقد تطلب كل منهما منا التفكير والابتكار والمبادرة .

وبعد ثلاث سنوات فقط من ظهور أول مظهر محسوس للقوة التفجيرية للذرة قدمت اقتراحات بعيدة المرمي في "خطة باروخ" لاقامة منظمة "توكل اليها جميع مراحل تطوير واستخدام الطاقة النووية" . وكانت هذه الاقتراحات أول اقتراحات مضمونية تقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة . وبعد مضي سبع سنوات ، في عام ١٩٥٢ وفي الأمم المتحدة ، اقترح رئيس الولايات المتحدة دوايت ايزنهاور انشاء وكالة دولية للطاقة الذرية :

"كيما تبتكر الوسائل التي يمكن ان تخصم بها المواد الانشطارية

لخدمة الأنشطة السلمية للنوع الانساني" (A/PV.470) .

وفي الشهر الماضي في فيينا احتفلت الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالذكرى الثلاثين لانشاء الوكالة - وهو حدث بالغ الأهمية . ومن المعروف أن النظام الاساسي الذي انشئت بمقتضاه الوكالة كان مفتوحا للتوقيع منذ تشريين الاول/اكتوبر ١٩٥٦ وأصبح ساري المفعول بعد مضي تسعة أشهر في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٥٧ . وكانت استراليا موجودة منذ البداية أثناء مرحلة نشوء الفكرة واختمارها . وكنا ضمن الدول الثماني التي أصبحت فيها بعد اثنتي عشرة ، والتي اشتركت عن قرب في صياغة النظام الاساسي للوكالة . ومنذ ذلك الوقت ، في أيام التكوين الهامة تلك ، عملنا مع آخرين على كفالة النضج للوكالة بحيث تصبح احدى المؤسسات القوية حقا في أسرة الأمم المتحدة . وقد طالبناها بصورة جماعية بتشجيع اسهام الطاقة الذرية في تحقيق السلم والصحة والرخاء على الصعيد العالمي . ولكننا طلبنا منها أيضا التحقق ، عن طريق تطبيق نظام الضمانات الدولية ، من أن المنشآت والمواد النووية لا تستخدم إلا للأغراض السلمية .

كانت هذه مهام معبة . فكيف اضطلعت بها الوكالة إذن ؟ قبل اجراء مثل هذا التقييم من الضروري أن نورد هنا أولا آثار سريان مفعول معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ابتداء من عام ١٩٧٠ . إن هذا المعلم الهام على طريق الجهود الدولية الرامية لمنع الانتشار أفضى بالوكالة الى وضع نظام الضمانات الخاص بها . وتحفل المعاهدة نفس الأهمية التي اتخذتها يوم توقيعها منذ ١٧ عاما . وسوف تصبح ال ١٣٦ دولة الموقعة عليها ١٣٧ عما قريب بانضمام اسبانيا الذي نرحب به . غير أن هناك دولا أخرى نتمنى لو أنها وقّعت على المعاهدة ، دول تجعلنا أنشطتها النووية نشعر بالشك والقلق . وقد تكون المعضلة التي تتمثل في وجود هذه الدول غير الاطراف في المعاهدة ، والتي يطلق عليها دول العقبة النووية ، واحدة من أصعب المشاكل التي يتعين على المجتمع العالمي أن يواجهها بينما يوشك القرن العشرون على الانتهاء . والواقع أن الوكالة كانت على مستوى المهمة الثانية التي عهد بها اليها المجتمع الدولي . فقد أكدت دائما ما كان مطلوباً منها أن تؤكد وهو أن المواد

النووية الخاضعة ل ضماناتها لا تحول لأغراض عسكرية أو تفجيرية . ونحن نعتقد بلا شك أن هذا صحيح . وهو تأكيد ذو أهمية حيوية بالنسبة لجميع أعضاء المجتمع الدولي ، سواء كانوا أعضاء في الوكالة أو موقعين على معاهدة منع الانتشار . وحقيقة الأمر هي أننا نستفيد جميعاً من نظام الضمانات التابع للوكالة . وبدونه يعب تصور أين سيكون العالم اليوم .

إن سجل الوكالة في التعاون لتشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت ضمانات صارمة هو سجل فريد ، بيد أنه يتعذر على الوكالة أن تفضلع بالعبء وحدها . وسوف يظل نقل التكنولوجيا والخبرة والمشاركة فيهما متوقفين على استعداد دولها الأعضاء للمشاركة والاسهام في البرامج المختلفة . وتؤدي استراليا دورها بكل تأكيد ، وسوف تستمر في ذلك .

إن استراليا من أكبر مصدري اليورانيوم ، وكانت لدينا القدرة على انتاج سلاح نووي . ولكننا آثرنا أن نوقع معاهدة عدم الانتشار ، والتخلي عن الاختيار النووي ، ونبذ طريق الأمن الكاذب عن طريق امتلاك القنبلة . فمن المعترف به عالميا الآن أنه لا يمكن صيانة الأمن بواسطة الأسلحة النووية . وحقيقة ، لا ينبغي خوض حرب نووية على الإطلاق .

وفي العام الماضي أعدنا تشكيل الأساس التشريعي للأنشطة النووية ، وتم اصدار قانون لمنع الانتشار النووي (الضمانات) ، تنفيذا للالتزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار ، ومعاهدة راروتونغا ، ووضعا القيود الصارمة على امتلاك ونقل المواد النووية .

وقمنا ، مؤخرا ، بإنشاء المنظمة الاسترالية للعلوم والتكنولوجيا النووية التي حلت محل لجنة الطاقة الذرية السابقة ، وسوف تركز المنظمة على التطبيقات العملية للتكنولوجيا النووية ذات الأهمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في استراليا . وقد استبعد التشريع الخاص بإنشاء المنظمة الجديدة بالتحديد البحوث والتطوير في مجال تصميم أو انتاج الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجيرات النووية .

وهكذا ترون أننا جادون في تناولنا لمنع الانتشار ، فهو المستقبل بالنسبة لنا ، مستقبل سنظل نكافح من أجله ، لأننا لا نريد أن نواجه البديل .

وعودة الى الحديث عن الوكالة نقول إن حادث تشيرنوبل تذكره مدمرة بأن الذرة غير المقيدة تندر بالخطر . وعواقب تفجير نووي أو حادث اشعاعي لا تقل فظاعة . وكانت استجابة الوكالة بتنسيق التفاوض لاعداد الاتفاقيتين الجديتين بشأن التبليغ المبكر

عن وقوع حادث نووي ، وبشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي وذلك خلال دورة العام الماضي الاستثنائية للمؤتمر العام ، استجابة جيدة بشائنا .
وقد وقَّعت استراليا كلتا الاتفاقيتين ، ومدَّق عليهما وزير الشؤون الخارجية والتجارة السيد بل هايدن في جنيف في الشهر الماضي . كما مدَّقنا على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية .

إن الغرض من ادراج هذا البند على جدول الأعمال هو النظر في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم الى الجمعية العامة . ويوضح تقرير الوكالة لعام ١٩٨٦ الذي عرضه السيد بليكس أمر ، أن الوكالة قد اضطلعت بالوظائف الهامة التي عهدنا بها اليها .

وأمامنا مشروع قرار يتضمن الاجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة ازاء تقرير الوكالة لعام ١٩٨٦ . ويحدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء .
وأخيرا ، أود ، مرة أخرى ، أن أشيد بمفعة خاصة بالسيد بليكس والعاملين معه ، الذين لا يشك أحد في تفوقهم المهني ، ومهارتهم وتفانيهم . إن مهمتهم مهمة شاقة ، وخاصة عندما تبذل محاولات لاقتحام مسائل ذات طابع سياسي صرف على أعمال الوكالة ، ومكانها الصحيح في محافل أخرى .

ولحسن الحظ لا تواجه الوكالة أزمة كهولة ، فهي هيئة تتمتع بمحة جيدة ، وادارة سليمة ، ودوافع نبيلة ، وتفاني في عملها ، ولكنها تتحمل مسؤوليات ثقيلة ، وليس هناك ما يدل على أن هذا العبء سيخف في المستقبل القريب . ومثلها مثل الكثير من أعضائها ، عليها أن تتعلم كيف تؤدي الكثير ، بل وما هو أكثر ، بموارد قليلة . ولا سبيل لتجنب اتخاذ قرارات صعبة عند تقرير الأولويات . والطريق أمامها مليء بالوهاد والمخاطبات .

والى أولئك الذين يسعون لحرف الوكالة عن مسارها المهني نقول : فكروا مرتين ، فليس في مصلحتنا كأعضاء في الوكالة أن نسمح لمسائل سياسية خارجة عن اختصاصها أن تعرقل أنشطتها . إن النظام الاساسي للوكالة واضح وباحترامنا لهذا النظام فقط سوف تتمكن الوكالة من الاستمرار في تقديم مساهمتها الحيوية .

والآن علينا أن نتطلع الى المستقبل . ويجب أن نحرم على أن تظل الهيئة التي أوجدناها سليمة معافاة ، وأن تستمر في أداء المهام التي كلفناها بها . يجب أن نوفر لها الوسائل والامكانات للعمل . ويجب ألا نتوقع منها أكثر مما نتوقعه من أنفسنا ، ولا أقل . وقبل كل شيء يجب أن نظل على ثقتنا في قدرتها التقنية وفي ملكها المهني ، وهي صفات لا تدع لنا شواهد الماضي والحاضر مجالاً للشك فيها .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في مستهل كلمتي دعوني أتوجه بالشكر الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد هانز بليكس لعرضه الحافز للتفكير للتقرير الذي يغطي أنشطة الوكالة خلال العام الماضي ، ولكلماته الطيبة التي وجهها الى بلدي باعتباره البلد المضيف للوكالة منذ انشائها قبل ثلاثين عاماً . نحن نشعر بالفخر أن توجد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا ، ونكرر تأييدنا القوي للسيد بليكس شخصياً ، وللوكالة .

كان عام ١٩٨٦ ، بالقطع ، عاماً حاسماً في تاريخ الوكالة لان أول حادث كبير في محطة قوى نووية أسفر عن عواقب اشعاعية بعيدة المدى ، وقع خلال الفترة قيد الاستعراض . وقد استجابت الوكالة بسرعة بعدد من المبادرات الهامة مثل اعتماد البرنامج الموسع للسلامة النووية ، وصياغة الاتفاقية التعددية الجديدة الخاصة بالانذار المبكر ، والمساعدة في حالة وقوع حادث نووي .

ومنذ العام الماضي أصبحت الاخطار المتمثلة بتشغيل محطات القوى النووية موضوعاً رئيسياً للمناقشة والنظر في كثير من البلدان على مستوى صنع القرار الحكومي ، وعلى مستوى الرأي العام . وفي النمسا أخذ منذ عدة سنوات قرار سلبي بالنسبة لانتاج القوى النووية . إن أسباب اتخاذ هذا القرار قد تأكدت مرة أخرى . والنتيجة التي خلصنا اليها وجيهة على المستوى الوطني من ناحية . ومن ناحية أخرى فإنها هي الأساس لرأينا بالنسبة للدور العام للقوى النووية في عالم اليوم وعالم المستقبل فيما يتعلق بشؤون الطاقة .

إن النمسا مقتنعة بأن القضية الفالبة في هذا الصدد ينبغي أن تكون قضية السلامة النووية . وموقفنا من هذه القضية يتجاوز مجرد كونه انعكاسا لمخاوف الجماهير . ويستند قلقنا الحقيقي على التجربة والمنطق . فأي زيادة في إمكانيات القوى النووية لابد أن يؤدي إلى زيادة احتمال وقوع الحوادث ، مع ما يترتب على ذلك من خطر انبعاث اشعاع واسع النطاق .

ومن الاسباب المحتملة لوقوع مثل هذه الحوادث وجود خلل في أداء المعدات رغم التحسن الدائم في مستويات السلامة ؛ وهناك أسباب تنشأ عن تقصير في مسؤولية مشغلي المعدات ، وقد تكون هناك أسباب خارجية كالأضرار التي تنجم عن تعرض المنشآت لهجوم عليها . ومن شأن التنمية العالمية للطاقة الكهربائية التي تعتمد الى حد كبير على الطاقة النووية أن تزيد أيضا من امكانية وقوع حوادث نووية ، بل وأن ترجح ذلك . ومن ثم ، نحن نعتقد أنه من الضروري أن نجد بدائل لمثل هذا التصور وأن نتغلب على الفكرة التي لا تزال تجد قبولا واسع النطاق والتي تقول ان مثل هذه البدائل غير موجودة . ولو أن نصيبا متناسبا من الجهد الفكري والمادي الذي ينصب الآن على زيادة تنمية تكنولوجيا الطاقة النووية قد تم توجيهه الى استحداث بدائل للوقود الانحسوري وللطاقة الانشطارية النووية ، فان مثل هذه البدائل سيمنح ايجادها وتطويرها من أجل استخدامها في المستقبل .

وأود أن أؤكد أن الرأي الذي نعتنقه في النمسا فيما يتعلق بالطاقة النووية لا يتعارض مع تعاوننا المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو مع تأييدنا لها .

وفي عالمنا هذا الذي تستخدم فيه الطاقة النووية لانتاج الطاقة الكهربائية يكون لدور الوكالة وأنشطتها أهمية بالغة فيما يتعلق بالسلامة النووية وعدم الانتشار والضمانات . وعلى ذلك ، فان تحقيق الاداء الامثل للوكالة على أساس مالي سليم لا يبد وأن يكون محط اهتمام أساسي للدول الاعضاء كلها .

وتقدم النمسا تأييدها الكامل لكل الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في ميدان السلامة النووية . وفي رأينا أن هذه الأنشطة يجب أن تتجاوز ما يتم تضمينه في الوقت الحالي في برنامج الوكالة الموسع للسلامة النووية . ولا بد من اعتماد معايير ملزمة دوليا لسلامة منشآت الطاقة النووية وللمراقبة الانزامية عليها من خلال الوكالة . ولا بد من أن يكون ذلك عنصرا أساسيا في أي برنامج موسع للسلامة النووية تضعه الوكالة . ونعتقد أيضا أنه يتعين وضع اتفاقية دولية بشأن مسؤولية الدولة فيما يتعلق بالأضرار

التي تنجم عن حوادث تقع في منشآت الطاقة النووية ، ومن الافضل أن يكون ذلك في نطاق عمل الوكالة . ومن شأن مثل هذه الاتفاقية أن تكون حافزا هاما للحكومات لكي تعزز السلامة النووية على الصعيد الوطني .

وتدرك النمسا أن هذا المفهوم المتعلق بالاتفاقية الدولية بشأن مسؤولية الدولة لا يجد في الوقت الراهن تأييدا اجماعيا بين الدول الاعضاء في الوكالة . ان وضع نهج يقوم على القانون المدني ويقتصر على المطالبات الفردية فيما يتعلق بالاضرار التي تنجم مباشرة عن انبعاثات اشعاعية عرضية أمر تفضله بعض الدول الاعضاء . ومن المؤكد أن لهذا النهج مزاياه . ومع ذلك فإنه غير كاف بالنسبة للحوادث الكبيرة التي تسبب اضرارا ليس فقط لعدد كبير من الافراد بل أيضا للبيئة في حد ذاتها . واشبات مسؤولية الدولة هو وحده الذي يكفي بالنسبة لهذا النوع من الحوادث . وهذا الرأي تعززه التجربة السابقة .

وتعترف النمسا بالمنجزات التي حققتها الوكالة في ميدان السلامة النووية . ونحن نعترف في الوقت نفسه بأنه لا توجد امكانيات كافية لانشطة موسعة في هذا الميدان . ولمسألة السلامة النووية مكانها في العلاقات الدولية . وفي رأينا أنه لا بد من الاعتراف بالشواغل المشروعة للبلدان فيما يتعلق بالآثار المحتملة التي تتجاوز الحدود لتكنولوجيا الطاقة النووية .

ولا بد من أخذ هذه الشواغل في الاعتبار على صعيد اقليمي ، خاصة في اطار العلاقات بين البلدان المتجاورة . وفي هذا السياق ، فإن الاتفاقات الثنائية بين الدول المجاورة التي تنظم الآليات الخاصة بالتشاور والمعلومات لها أهمية فائقة . وقد أبرمت النمسا مثل هذه الاتفاقات مع تشيكوسلوفاكيا وفي الآونة الاخيرة مع هنغاريا . ونحن ندرك ادراكا كاملا أن عددا محدودا من الاتفاقات التي من هذا النوع موجود بالفعل أو يجري التفاوض بشأنه .

ان الوكالة لديها ، بالإضافة الى أنشطتها في ميدان الطاقة النووية والسلامة النووية وضمانات عدم الانتشار ، مسؤوليات هامة في مجالات التعاون النووي خارج نطاق

الطاقة . فمعظم البلدان النامية تستفيد من عضويتها في الوكالة بالاشتراك في برامج تتعلق بمجالات غير مجال استخدام الطاقة ، مثل استعمال الاشعاعات وتقنيات النظائر في الزراعة والطب والاحياء والصناعة والمائيات . ان النمسا ، تمشيا مع موقفها فيما يتصل بالطاقة النووية ، تعلق أهمية خاصة على برامج الوكالة في مجالات التعاون النووي الخارجة عن نطاق الطاقة . ونحن مقتنعون بأن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يمكنها الاستفادة بشكل كبير من هذه البرامج .

وفي الختام ، أود أن أكرر تأييد بلدي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن أعرب مرة أخرى عن ثقتنا في المدير العام للوكالة وموظفيه العلميين والفنيين الذين يتميزون بمهارة عالية .

السيد غيرا سيرنا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان مقصد

كولومبيا من الكلام في هذه المناقشة العامة بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو تأييد الاعمال الجديرة بالثناء التي تفضلع بها الوكالة والتعليق على مسألة ذات أهمية بالغة في سياسة كولومبيا الخارجية .

وفي وقت تخيم فيه محب داكنة على عالمنا قد تؤدي الى اغراقه في شتاء نووي لا نجاة منه ، تصبح أعمال الوكالة ذات قيمة لا تقدر في الحفاظ على السلم والوثام الدوليين وتعزيز التعاون المتعدد الاطراف . وتعتبر أعمال الوكالة في تشجيع الاستخدامات السلمية لانبعك الطاقة الذرية أهم اسهام تقدمه لمنظومة الامم المتحدة . وتتخذ هذه المهمة الحيوية شكل أعمال بحث متضافرة وعمليات نقل سليمة للتكنولوجيا وتبادل للمعلومات في الوقت المناسب .

ومن المهم أيضا التزامها الفعال بوضع تدابير منهجية للسلامة النووية . وفي هذا الخصوص ، تعتقد كولومبيا انه لا بد من بذل كل جهد ممكن في سبيل وضع ضمانات قياسية عالمية . ولن يكون بالامكان الكلام عن نظام موثوق به الا اذا دعمت سلطات المراقبة التي تناط بالوكالة لجعلها قادرة على القيام بعمليات الرصد والمراقبة الموقعية في كل المرافق النووية سواء أكانت عسكرية أو مدنية .

ونحن نعتقد انه ينبغي أن يكون لدى الوكالة نظام للرقابة والتحقق والرمود
تلتزم به كلية جميع السلطات الوطنية والاقليمية والعالمية في مجال الوقاية
الاشعاعية ، وذلك حتى لا يزداد تواتر الحوادث التي تقع في هذا المجال . وانطلاقاً من
وجهة النظر هذه ، نرى انه ينبغي لكل دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة أن
تنضم في أقرب فرصة ممكنة الى اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية
الطوارئ الاشعاعية .

وعشية حقبة الالف عام الثالثة ، أي قبل بداية القرن الحادي والعشرين بما
لا يزيد كثيراً على عشر سنوات تؤدي السرعة المذهلة للتقدم التكنولوجي والعلمي في
الفضاء الخارجي ، وفي المحيطات ، وفي تسخير طاقة الانشطار النووي الى توليد بعض
المنافع التي ينبغي أن يتشاطرها الجنس البشري بأسره بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الحق
المقدس في التنمية الجماعية .

وكولومبيا ، بلد نام غير منحاز ، تود أن ترى الوكالة الدولية للطاقة
الذرية مزودة بالوسائل والميزانيات التي تحتاج اليها لمضاعفة برامجها التعاونية
مئات المرات . وبذلك يكون العالم الثالث في وضع يسمح له بالاستفادة من استخدام هذه
الطاقة في الأغراض السلمية ، دون التقيد باعتبارات مثل مستوى التنمية أو القدرة
العلمية أو القوة الاقتصادية .

ولهذا السبب ، ننظر بارتياح الى الطريقة التي تلتزم بها الوكالة لتعزيز
البنية الأساسية للدول الاعضاء المستخدمة في تخطيط مشاريع الطاقة النووية وتنفيذها
وادارتها ، وذلك عن طريق تنظيم الدورات التدريبية وبرامج التعاون التقني وايفاد
البعثات الاستشارية .

ان مجرد وجود ٢٩٧ محطة قوى نووية تعمل حالياً في جميع أنحاء العالم لانتاج
١٥ في المائة من جملة الانتاج العالمي من الكهرباء - هو برهان مقنع على أهمية
استخدام الذرة في الأغراض السلمية .

وادراكنا المتزايد بمدى الشراء والامكانيات المتاحة للبلدان في هذا المجال
ينبغي أن يدفعنا الى انشاء ملطة عليا لمنع القرارات الجماعية في الامم المتحدة

تكون قادرة على اقامة تعاون دولي دائم سخي ومرن ، بمنأى عن أي مصالح تجارية أو دوافع سياسية محضة . وينبغي ألا ننسى أن الهدف النهائي للعلم والتكنولوجيا هو تحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاهية الجماعية . وعلى ذلك ينبغي ألا تتوانى الجمعية العامة عن بذل جهودها لدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الاداة الافضل تأهيلا لتولي عملية الرصد والتحقق في مجال نزع السلاح النووي . ان ايلاء الاحترام الواجب للوكالة والامتثال لها هو البرهان القوي الوحيد على الرغبة الصادقة في نزع السلاح والاخلاص الحقيقي للسلم .

ونحن من بين البلدان التي تتوق الى رؤية الوكالة تلعب دورا رائدا في رصد عملية نزع السلاح ، ليس فقط في مجال حظر التجارب النووية ، وانما أيضا فيما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في كافة بقاع العالم .

واليوم ، نود أن نكرر نداءنا الى الدول النووية بوقف اجراء التجارب ، ولأسيما التجارب التي تعرض للاخطار النظم البيئية العظيمة القيمة ، مثل النظام البيئي لجنوب المحيط الهادئ . ومن على هذه المنصة ، نحث كل البلدان ، لاسيما الدول التي على أعتاب القدرة النووية ، أن تنضم كأطراف كاملة العضوية الى اتفاقات انشاء المناطق الخالية من الاسلحة النووية .

ولن يكون بوسع الانسان أن يظل العمود الفقري للحضارة البشرية الا اذا توقف استخدام الطاقات الكامنة في الذرة في أغراض التدمير ووجهت تلك الطاقات كلية الى تعزيز السلم والنهوض بصحة كل شعوبنا ورفاهتها .

السيد أوكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود أن أضف صوتي الى الذين أشنوا على المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره الممتاز ، وأن أتقدم بالتهنئة له ولمعاونيه بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لانشاء الوكالة التي احتفل بها في وقت مبكر من هذا العام . وعلى مدى ثلاثة عقود تقريبا ، أتيت للجمعية العامة الفرصة لكي تستعرض سنويا العمل الهام الذي تضطلع به الوكالة وفقا للولاية التي أناطتها بها الامم المتحدة في عام ١٩٥٧ . وكجزء من هذه العملية ، أشنت دول كثيرة على الوكالة

الدولية للطاقة الذرية للعمل الممتاز الذي قامت به في مجالي الضمانات والسلامة النووية ، ولفعاليتها في النهوض باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في جميع أنحاء المعمورة . ان الاصرار الذي أعربت به الجمعية العامة عن دعمها للوكالة يشهد بأن الوكالة تلعب دورا فريدا وقيّما في دعم الاهداف والمبادئ العامة للأمم المتحدة ، فضلا عن تلبية الاحتياجات المحددة لعضائها .

وعلى وجه التحديد ، لعبت الوكالة دورا بالغ الأهمية في تعزيز السلم والامن العالميين عن طريق الحفاظ على نظام فعال للضمانات ولا تزال ضمانات الوكالة توفر الاساس اللازم للتعاون الدولي في مجموعة كاملة من التكنولوجيات النووية المطبقة في الاستخدامات السلمية التي تشمل انتاج الطاقة والتطبيقات الطبية والزراعة والصناعة . وعلى الرغم من أن طلب الدخول تحت مظلة الضمانات قد تزايد في السنوات الاخيرة بزيادة عدد المنشآت النووية التي دخلت طور التشغيل ، وعلى الرغم من القيود الصارمة على الميزانية التي عانت منها الوكالة وبقيّة منظومة الأمم المتحدة ، لم تسمح الوكالة بأن تضار فعالية نظام ضماناتها من جراء ذلك ؛ بل سعت الى استعمال مواردها الشحيحة بقدر أكبر من الكفاءة .

وفي السنة الماضية ، تركزت مناقشتنا للتقرير السنوي للوكالة على جهودها الفريدة في الاستجابة الى حادث مفاعل تشيرنوبل النووي . وكان هناك توافق ساحق في الآراء على أن الوكالة قد استجابت بسرعة وبفعالية للاحتياجات الملحة ولقلق المجتمع الدولي الذي تأثر بهذه الحادثة المفجعة . والان ، بعد مضي سنة ونصف على حادثة تشيرنوبل ، وبعد أن تحول الاهتمام العام تماما الى مسائل أخرى ، ما زالت الوكالة تتناول العواقب الأطول أجلا لتلك الحادثة ، سعيا من أجل تحسين السلامة التشغيلية والحماية الإشعاعية .

وفي هذا الصدد ، دخل المكان القانونيان الهامات اللذان جرى التفاوض بشأنهما تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، حيز التنفيذ في السنة الماضية وهما : أولا ، اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي ، وثانيا ،

(السيد أوكون ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي . وبالإضافة إلى ذلك ، دخلت اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية حيز التنفيذ . وقد بذلت الوكالة جهوداً ممتازة لتيسير المفاوضات السريعة لإبرام اتفاقيتي السلامة الأخيرتين ، وخلال العملية التي استغرقت مدة أطول لإنهاء العمل الخاص باتفاقية الحماية المادية . وسواء كان الأمر متعلقاً بالضمانات أو السلامة أو الأبحاث أو المساعدات التقنية ، فإن منجزات الوكالة قيّمة وعديدة . أنني على ثقة من أن كل عضو من أعضاء الوكالة الممثلين في هذه القاعة يمكنه أن يقدم قائمة بالمزايا التي حصلت عليها بلاده من اشتراكها في الوكالة ، علاوة على المزايا الأعم المتمثلة بالسلم والأمن التي نتشاورها جميعاً . واذ نتطلع إلى المستقبل ، نشعر مع ذلك أنه من الضروري أن نسمى بإصرار إلى الحفاظ على الطابع التقني الجاد للوكالة ، وأن نعمل للحيلولة دون تدخل قضايا سياسية خارجية في مداولاتها .

وكما تبين من ظروف أخرى ، يمكن أن تكون آثار التسييس مدمرة بالنسبة
لقابلية منظمة تقنية للاستمرار والبقاء . ونحن فيما يخصنا ، نشارك الكثير من الدول
أملها في أن توضع نهاية حاسمة للمناظرات السياسية التي لا تنقطع في ساحة الوكالة ،
صونا لمصالح الوكالة ذاتها .

وختاما أود أن أؤكد دعم حكومتي القوي للوكالة والتزامنا بمواصلة العمل عن
كثب مع غيرنا من أعضاء الوكالة لتنفيذ برامجها العديدة وهي برامج ذات أهمية حيوية
لنا جميعا .

السيد باتيوك (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، بومفها عضوا
أصليا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، قد داومت على دعم ما تظلع به الوكالة
من عمل متعدد الواجه وعلى المشاركة فيه مشاركة نشطة .

ويحتفل المجتمع الدولي هذا العام بالذكرى الثلاثين لانشاء الوكالة الدولية
للطاقة الذرية التي أصبحت مركزا عالميا موثوقا به في مجال التعاون الدولي فـي
استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية . وقد أسهمت الوكالة بنصيب هام في كفالة
عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تعزيز نظام التطوير المأمون لمصادر الطاقة
النووية . والنجاح الذي أحرزته الوكالة هو النتيجة الملموسة للتعاون فيما بين
البلدان كافة وبخاصة الدول النووية الرئيسية . كما انه يعد مثالا واضحا على
امكانية حل المشاكل المعقدة المتصلة باستخدام القوى النووية مما يتيح كفالة
التقدم العالمي ، وذلك اذا روعيت المصالح المشتركة .

وقد اكتسبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بفضل معاهدة عدم الانتشار ،
مكانة رفيعة في المجال الدولي وهي بممارستها الرقابة العملية على استخدام المواد
النووية في الأغراض السلمية قد أزاحت عن كاهل المجتمع العالمي جانبا كبيرا من
المسؤولية عن كفالة عدم قيام البلدان غير النووية بتحويل عملية انتاج واستخدام
الطاقة الذرية الى عملية لاحتياز الأسلحة النووية .

(السيد باتيوك ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ونحن لا نسمعنا الا أن نؤيد الفكرة التي سبق أن أعرب عنها ممثل تشيكوسلوفاكيا في سياق هذه المناقشة ومؤداها أن نظام المراقبة الذي تنهض به الوكالة لا يمكن الاستغناء عنه حقا .

ان تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية على الصعيد العالمي كان وسيظل المهمة الرئيسية المنوطة بالوكالة ونجاحها في أداء وظيفة المراقبة فيما يتصل بعدم الانتشار هو دليل مقنع على الامكانية العملية لكفالة مستقبل غير نووي على الأرض وللوصول في الواقع - في تاريخ أقصاه عام ٢٠٠٠ - الى ذلك العالم الخالي من الاسلحة النووية الذي تصوره البرنامج السوفياتي المؤرخ في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . ومن ناحية أخرى ، فان التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي والذي ينبغي النظر اليه على ضوء الاتفاقات المبرمة أخيرا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سيواكبه حتما ونحن على يقين من ذلك ، نجاح في تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وسيؤدي الى اتساع نطاق التعاون الدولي وتعزيز دور الوكالة .

وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدعم بنشاط عمل الوكالة وبرنامجها وتثني على جهودها في مجال تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية . ونحن نحبذ اجراء مزيد من التطوير والتحسين في أشكال وأماليب تلك المساعدة . وكل عام نخصص بالاضافة الى اسهامنا في الميزانية العادية للوكالة ، اسهاما طوعيا كبيرا لمندوق الوكالة للمساعدة التقنية . وفي عام ١٩٨٨ ، سيبلغ هذا الاسهام بالعملة الوطنية ما يعادل ٤٨٢ ٠٠٠ دولار أمريكي . ونظر الى الوضع المالي المعقد الذي تواجهه الوكالة والذي أشار اليه بالأمس مديرها العام السيد بليكس ستقدم جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية اسهامها في الميزانية العادية للوكالة في موعد مبكر مما درجت عليه من قبل* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد صلاح (الاردن) .

وتشارك المعاهد العلمية ومعاهد البحوث التابعة لأكاديمية العلوم في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في تعاقدات الأبحاث المبرمة في إطار برامج الوكالة . ويشارك بلدنا مشاركة نشطة في التبادل الدولي للمعلومات العلمية والتقنية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا النووية . وفي سياق برامجنا في مجال تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية ، نعقد كل عام دورات تدريبية وحلقات دراسية للأخصائيين من تلك البلدان وعلى امتداد السنوات العشر الماضية شارك في تلك الأنشطة نحو ٨٠٠ أخصائي وفدوا من ٦٠ بلدا تقريبا .

وقد نظمنا مؤخرا في كييف ، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية ، دورة دراسية دولية في مجال الاستخدامات الطبية للطاقة النووية . وشارك فيها أخصائيو الأشعة من نحو ٣٠ بلدا .

ويمكن تعزيز التعاون الدولي على نطاق أوسع في ميدان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بإنشاء نظام دولي للتطوير المأمون لانتاج تلك الطاقة . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تناهض من جديد جميع البلدان أن تشارك مشاركة نشطة في البرامج الرامية إلى إنشاء نظام دولي للتطوير المأمون للطاقة النووية . فمن شأن تنفيذ تلك البرامج أن يتيح لنا تجنب الأخطاء والحوادث التي يمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة على صحة الناس وحياتهم . وقد أدى حادث تشيرنوبل الذي وقع في العام الماضي إلى زيادة وعي الرأي العام العالمي بمشكلة السلامة النووية . وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة سارعت إلى جعل آثار هذا الحادث تنعكس على عملها . فهذه المشكلة تزداد إلحاحا بسبب تعاضد توليد الطاقة لتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة . وتنبهنا حوادث محطات القوى النووية وتسرب المواد المشعة والتي ما يمكن أن يترتب على احتمال تدمير المنشآت النووية عمدا من عواقب بالغة الخطورة . ويحيز بلدنا وضع نظام من التدابير يستهدف منع الاعتداءات على المرافق النووية . وفي إطاره تأخذ الدول جميعا على عاتقها الالتزامات المناسبة . كما ينبغي وضع نظام من التدابير يعول عليه في منع الإرهاب النووي بجميع أشكاله .

(السيد باتيوك ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وكفالة الاستخدام المأمون والسلمي للطاقة الذرية وتخليص كوكبنا من الأسلحة
النووية يقتضيان تعاوننا دوليا واسع النطاق وجهودا متضافرة من جانب جميع الدول .
وفي المقام الأول الدول النووية - ودعما من البلدان كافة لما تظلع به الوكالات
الدولية للطاقة الذرية من عمل مناسب في هذا المجال .
لقد تسنى لنا في عام ١٩٨٦ ، من خلال ما بذلته البلدان كلها من جهود
جماعية ، أن نعد في فترة وجيزة مشروع الاتفاقية الدولية الخاصة بالتبليغ المبكر
عن وقوع حادث نووي والاتفاقية الدولية الخاصة بتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث
نووي أو طارئ إشعاعي ، وقد وقع هاتين الاتفاقيتين عدد كبير من الدول ودخلتا حيز
النفاذ . وهما يعدان نموذجين للحل الجماعي الفعال للمشاكل الملحة .
ويعتزم بلدي ، مستقبلا ، أن يجد في تعزيز أعمال الوكالة تدعيما للسلم والأمن
ولزيادة تنمية التعاون الدولي في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية .

السيد عبد الكُتِل (العراق) : السيد الرئيس ، يغمرنى شعور عميق بالاعتزاز وانا أتحدث لأول مرة أمام الجمعية العامة ، وإنه لمن دواعي سروري أن أنقل اليكم ومن خلالكم ، في بداية كلمتي تهانينا الصادقة لانتخابكم لهذا المنصب الرفيع متمنين لكم ولاعضاء المكتب النجاح .

كما أود أن أعبر عن شكرنا وتقديرنا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للمعلومات القيّمة التي قدمها في كلمته يوم أمس والتي تشرح أو تكمل ما ورد في التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٨٦ . ويكتسب هذا التقرير أهمية خاصة في هذا العام الذي تحتفل فيه الوكالة بمناسبة مرور ثلاثين عاما على تأسيسها . ويسعدني أن أنتهز هذه الفرصة لآحيي الوكالة وأمانتها بقيادة الدكتور هانز بلكس الذي كان لخبرته وبعد نظرته ولقيادته المتميزة الاثر الاكبر في نجاح الوكالة في تعميق مسيرتها نحو تحقيق المهام المناطة بها . كما لا يفوتني في هذه المناسبة أن أحيي المسيرة السابقة للوكالة التي قادها الدكتور سفغارد أوكلند لمدة جاوزت العشرين عاما تحققت خلالها انجازات كبيرة وهامة .

يحق للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفخر بانجازاتها على طريق تشجيع وتوسيع الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في العالم وكذلك في التحقق من عدم تحويل المواد النووية الخاضعة لنظام الضمانات الى الاستخدام العسكري . فالطاقة النووية اليوم تستخدم على مدى واسع في العالم في ميادين الطب والزراعة والصناعة وحفظ الغذاء وغير ذلك من الاستعمالات النافعة . كذلك يعمل اليوم أكثر من ٢٧٠ مفاعلا نوويا تولد مجتمعة ما يقارب ٢٧٠ ميغاواط من الكهرباء . وقد رافق هذا التقدم في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية تقدم مواز في رفع مستويات السلامة والامان النووي . ووقاية الانسان والبيئة من الاشعاعات المؤينة .

غير أن هذه الحقبة من تاريخ الوكالة شهدت في الوقت ذاته بعض الاحباطات والانتكاسات الطارئة التي تمثلت بالحوادث النووية الكبيرة كحادثتي TMI وتشرنوبيل ، وكذلك في مجابهة أكبر تحدٍّ وجه للوكالة ومصداقيتها ولنظام الضمانات الذي تديره

ولحق الشعوب الثابت في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ، وذلك من جراء العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية الخاضعة لنظام الضمانات . وقد استطاعت الوكالة ان تسجل نجاحا واضحا في معالجة الاثار المترتبة على البعض من هذه الانتكاسات ، ولكنها لم تستطع ان تحقق نجاحا مماثلا في البعض الآخر منها .

لقد اظهرت حادثة تشرنوبيل بوضوح تام قدرة الوكالة الفاعلة في أداء دور هام وحيوي وفعال في الحالات الطارئة وبكفاءة لا تقل عن كفاءتها في أداء أعمالها الاعتيادية . وقد تناول التقرير السنوي في فقراته من ١٥٢ الى ١٩٨ شرح نشاطات الوكالة في هذا المجال . ويسعدنا أن نحیی من هذا المنبر هذه الجهود الكبيرة والمثمرة التي أدت الى اتخاذ اجراءات فعالة للحد من الاثار السلبية لحادثة تشرنوبيل والى اعادة بناء الثقة بالطاقة النووية باعتبارها مصدرا هاما وحيويا من مصادر الطاقة الموثوقة التي يحتاجها العالم بعامه والدول النامية بصورة خاصة . ونود هنا أن نرحب على وجه الخصوص بجهود الوكالة في وضع اتفاقيتين دوليتين هامتين موضع التنفيذ وهما اتفاقية التبليغ المبكر عن الحوادث النووية واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ اشعاعي . وقد وقع العراق هاتين الاتفاقيتين انطلاقا من سياسته في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بأفضل درجة من الامان والسلامة .

ومع تقديرنا الكامل لجميع هذه الاجراءات ، إلا انها تبقى من وجهة نظرنا ناقصة ما لم تأخذ الامور الآتية بنظر الاعتبار :

أولا ، إن الاعتداء المسلح على المنشآت النووية يشكل في جانب مهم من جوانبه مسألة ذات علاقة وثيقة بالسلامة النووية ، ولذلك ستظل اجراءات السلامة النووية ناقصة ما لم يتم التوصل الى توافق دولي حول تحريم الاعتداء المسلح على المنشآت النووية . ونود هنا ان نؤكد أن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا هاما عليها ان تؤديه في هذا المجال . فالوكالة التي برهنت بشكل يبعث على الإعجاب على قدرتها في صياغة اتفاقيتين دوليتين خلال شهرين في أعقاب حادثة تشرنوبيل لابد انها الاقدر على المساهمة في بلورة اتفاقية دولية تحرم ، الاعتداءات المسلحة على المنشآت النووية .

ثانياً ، إن السلامة النووية لا تشكل هدفاً بحد ذاتها . وإنما هي جزء لا يتجزأ من تكنولوجيا الاستخدام السلمي للطاقة الذرية . ولذلك فإن رفع معايير السلامة قد لا يعني كثيراً لنا وللدول النامية ما لم يكن مصحوباً بإجراءات لتسهيل انتقال التكنولوجيا النووية وتيسير تبادل المعلومات بين المجهز والمستفيد . وفي هذا المجال نعتقد أن الوكالة لم تغلح حتى الآن في اتخاذ الإجراءات المناسبة .

هناك حالات أخرى لم ترق فيها الإجراءات المتخذة في الوكالة إلى ما هو مطلوب منها وفقاً لاحكام نظامها الأساسي ، ونشير هنا إلى مسألة الاعتداء المسلح على المنشآت النووية التي تطرقت إليها ، وإلى تنامي القدرات النووية العسكرية لنظامي جنوب أفريقيا وإسرائيل ، وما يمثل هذا التنامي من خطر على الأمن والسلام ومن تهديد مباشر للتقدم العلمي والتقني في البلدان العربية والأفريقية . لقد لعبت المصالح السياسية لبعض الدول دوراً أساسياً في منع الأجهزة صاحبة القرار في الوكالة من تبني الإجراءات الرادعة والكفيلة بمنع الانتشار النووي في مناطق أفريقيا والشرق الأوسط ومنع هذين النظامين من إحداث كارثة نووية .

ويود وفد بلادي بهذا الخصوص أن يشير الى الفقرات من ٢٩ الى ٤٣ من التقرير السنوي للوكالة ، المتعلقة بكل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، والتي جاءت ضمن الإشارة الى قرارات الجمعية العامة ذات الاهمية بالنسبة للوكالة . والملاحظ هنا أن هذه الفقرات تخلو من أية إشارة الى الاجراءات التي اتخذت بشأنها من قبل الوكالة . لقد تطرق المدير العام في كلمته الى ما تم بشأن جنوب افريقيا ، ولكنه لم يذكر شيئاً عن استمرار اسرائيل في رفض جميع القرارات التي تدعوها الى وضع منشأتها النووية تحت الرقابة الدولية ، ومن بينها قرارات المؤتمر العام للوكالة الدولية ، التي كان آخرها القرار GC (XXXI)/Res.470 المتخذ خلال شهر ايلول/سبتمبر الماضي .

يحرص العراق كغيره من الدول النامية على دعم الوكالة والتعاون معها نظراً لاهمية الدور الذي تقوم به في تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ، وللقائمة الكبيرة للنشاطات الفعالة التي تقوم بها في العديد من المجالات الاخرى . ولذلك فإن وفد بلادي يود أن يعبر عن مسانده التامة لدعوة المدير العام للدول الاعضاء - وبمودة خاصة تلك التي لا تعاني من مشاكل اقتصادية حادة كتلك التي تعاني منها العديد من الدول النامية - الى تسديد حصصها في ميزانية الوكالة في المواعيد المحددة . وأخيراً سيدي الرئيس يدعو وفد بلادي الى اعتماد مشروع القرار A/42/L.6 بتوافق الآراء .

السيد نيكولين (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : هذا العام احتفل المجتمع الدولي ، ومن ثم الناس في بلدي ، بالذكرى الثلاثين لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي اعترف بعملها المثمر على نطاق واسع في كل انحاء العالم . وقد احرزت هذه الوكالة عبر السنوات الثلاثين الماضية تقدماً كبيراً في الوفاء بالمهام الموكولة إليها . وطوال هذه الفترة اضطلعت الوكالة بدور أساسي في مجال التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وساعدت بفعالية في تعزيز أمان الشعوب باضطلاعها بوظائف المراقبة التي أوكلت إليها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار .

لقد اصبت الوكالة مركزا معترفا به بوجه عام للتعاون الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا ، كما أنها دلت على مزايا القدرة السلمية الخلاقة للطاقة النووية بعكس استخداماتها العسكرية ، بل إنها اصبت سلطة علمية وسياسية رئيسية في هذا الميدان . وقد أظهرت الوكالة بشكل مقنع ، من خلال عملها ، ان لدى المجتمع الدولي جهازا سليما وفعالا وموثوقا به لتنسيق الجهود في مجال الاستخدامات السلمية المأمونة للطاقة الذرية . إن المرحلة الحالية من تطور الطاقة النووية تتطلب على وجه الاستعجال توسيع وتعميق التعاون الدولي فيما بين الدول في جميع مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، وبخاصة في المجال الحيوي الهام المرتبط بالسلامة النووية والاشعاعية .

وتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عام ١٩٨٦ يعكس نجاح الوكالة في الوفاء بمهامها ، والمجالات الهامة لاختصاصاتها مثل نظام الضمانات والطاقة النووية والتعاون التقني في نظام تبادل المعلومات النووية .

إن برنامجها الموسع المتعلق بالامن النووي والاشعاعي ، الرامي إلى زيادة التعاون الدولي في مجال تعزيز سلامة الطاقة النووية ، جدير بالتأييد الخاص والدعم الشامل . فهذا البرنامج يغطي بالكامل كل الجوانب الملحة للمشكلة ابتداء من ابتكار النظم والتكنولوجيات المتقدمة الى إنهاء تشغيل المنشآت .

ويمكن تحقيق هذا الهدف بعينه عن طريق النظام العالمي المعني بالرقابة الشاملة على السلامة الاشعاعية . واستخدام التوابع في الاتصالات . وقد أشارت الحوادث التي وقعت في المحطات الكهربائية النووية في بلاد شتى - ومنها حادث تشيرنوبيل - مسألة الحاجة الى التعاون الدولي الوثيق لتعزيز سلامة الطاقة النووية . ونحن نؤيد كل التأييد العمل الذي اضلعت به الوكالة على النحو الواجب في هذا الصدد .

وترحب جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بسريان الاتفاقيتين المعنيتين بالانذار المبكر عن الحوادث النووية ، وتقديم المساعدة في حالة الحوادث النووية أو الطوارئ الاشعاعية ، اللتين انضمنا إليهما .

(السيد نيكولين ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وأود أيضا ، لدى استعراض المشكلة ككل ، أن أشير الى وجهة وجدوى التعاون الدولي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية في استحداث جيل جديد أكثر أمانا من مفاعلات الطاقة النووية يقوم على الدراية التقنية والخبرة العالمية المعاصرة . وقد آن الأوان لإنشاء نظام مأمون وموثوق به من التدابير الرامية الى توقي الهجمات العسكرية على المنشآت النووية ، ووضع اتفاقية دولية ملائمة معنية بهذا الموضوع وينبغي اتخاذ التدابير المناسبة لمنع الارهاب النووي ووضع قوانين دولية تنظم المسؤولية عن الأضرار النووية .

ومن الواضح تماما أن سلامة الطاقة النووية لها علاقة مباشرة بالسلامة الايكولوجية للبشرية جمعاء ، وبالخطر الحقيقي الذي يهددنا بوقوع كارثة ايكولوجية . فالسلامة الايكولوجية جزء لا يتجزأ من نظام الامن الشامل الذي يصبح يوما بعد يوم حقيقة واقعة في منظومة الأمم المتحدة برمتها . وقد أشار هذه النقطة بمورة مقنعة رؤساء دول وممثلو عدد من البلدان لدى مناقشة مشكلة البيئة . وبطبيعة الحال لا يمكن ان تتجاهل الوكالة التطورات التي تحدث في العالم . والتي ستؤثر تأثيرا حيويا على مستقبل البشرية ككل ، كما أن عليها التزاما بأن تبذل كل ما في وسعها لخفض الأسلحة النووية خفضا حقيقيا ، وأن تتوصل بسرعة الى اتفاق بشأن موضوع عقد معاهدة تتصل بالخطر الشامل لتجارب الأسلحة النووية الذي تعلق عليه الأمم المتحدة أهمية كبرى منذ سنوات عديدة .

ونود أن نشدد على الأهمية القصوى لمعاهدة عدم الانتشار والعمل الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يخص تنفيذها ، وذلك بالنسبة لسلامة شعوب العالم . كما نود أن نسجل أن الوكالة أنشأت نظاما فعالا للرقابة يكفل ان تتوافر في التفتيش وتبادل المعلومات الضرورية ما يلزم من الموثوقية والسرعة واتساع النطاق . ونلاحظ مع الارتياح - وكما يشير تقرير الوكالة - أن أمانة الوكالة منذ عام ١٩٨٦ وحتى الآن لم تكتشف أية انتهاكات تنطوي على تحويل مواد أو منشآت نووية مشمولة بنظام الضمانات ، لإنتاج الأسلحة النووية أو لاية أغراض عسكرية أخرى ، أو لتصميم

أجهزة نووية متفجرة . ونحن ننادي بتميز فعالية رقابة الوكالة على دول العتبة النووية ، لاسيما الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار . ونود أيضا أن نسترعى الانتباه الى ضرورة تطبيق نظام الضمانات لدى تقديم أنواع من المساعدة التقنية ، ولا نعتقد أن ذلك سيقلل من فعاليتها . إن بلدي يعلق دائما أهمية كبيرة على أحد المجالات الحيوية للعمل الذي تفضل به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو المساعدة والتعاون التقنيين مع البلدان الاعضاء في الوكالة . كما نلاحظ مع الارتياح النمو المطرد للعمل الذي تفضل به الوكالة في مجال نقل الخبرة والمعرفة التقنية والتكنولوجيا والمعدات للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، ولزيادة تعزيز التنمية الاجتماعية والايكولوجية للبلدان المتلقية للمساعدة التقنية .

وموقف بلادي القائم على المبدأ فيما يتصل بالتعاون مع البلدان النامية ينعكس في الزيادة المطردة لاسهاماتنا الطوعية في صندوق الوكالة للمساعدة والتعاون التقنيين . ونحن ندعم كل جوانب عمل الوكالة ونشارك بنشاط في أهم برامجها . إن البرنامج المقبل المتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية الذي تدعمه جمهوريتنا ، ومنجزاتنا في هذا الميدان ، تمكننا من الإسهام بفعالية في التعاون الدولي في هذا المجال الهام .

إننا نرى أن من الضروري توفير الظروف الملائمة التي تمكن الوكالة من الاضطلاع بطريقة فعالة بالمهمة الموكولة اليها . ونعتقد في هذا الصدد انه لا يجوز ممارسة أي ضغط مالي على الوكالة .

وختاما ، أود أن أعلن أن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد التعزيز الشامل للسلطة الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتوسيع نطاق أنشطتها المتعددة الجوانب ومشاركتها النشطة في تنمية التعاون من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

السيد تيواري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أهنيء

الرئيس على انتخابه لاسمى منصب في الجمعية العامة . وإننا على ثقة من أن مساوالات الجمعية العامة ستسير ، تحت قيادته ورعايته ، بطريقة سلسلة وبروح توافق الآراء ونهنئ أيضا أعضاء فريقه على انتخابهم لمناصبهم .

معروض علينا التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٦ . ووفقا لهذا التقرير ازداد مجموع القدرات النووية المنشأة لتوليد الكهرباء في العالم في عام ١٩٨٦ بنسبة ٨,٩ في المائة حيث بلغت في نهاية السنة ٢٧٣,٧٦ جيغاواط . فقد أسهمت المحطات النووية في عام ١٩٨٦ في إنتاج أكثر من ١٥ في المائة من الكهرباء المولدة في العالم ، وفي نهاية ذلك العام بلغ عدد محطات القوى النووية العاملة ٢٩٧ محطة تمثل خبرات تشغيلية يربو مجموعها على ٤ ٢٠٠ سنة تشغيلل مفاعل .

وكما ذكر في التقرير ، كان أهم حدث وقع في عام ١٩٨٦ في مجال القوى النووية هو حادث تشيرنوبل . ويسعدنا أن نلاحظ ان الوكالة ، وكذلك مختلف بلدان العالم ، قد ارتقت الى مستوى الحدث وأسهمت على أفضل وجه في احتواء التساقطات المشعة . ويشير تقرير الوكالة الى أن الحادث أدى الى زيادة فورية متوقعة في حجم المعارضة الجماهيرية والسياسية للقوى النووية في بلدان كثيرة ، ولكنه لم يسفر عن إلغاء أي برنامج للقوى النووية .

ونود أن ننتهز هذه المناسبة لنعرب عن امتناننا للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام ولدورها في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وإننا على ثقة من أن الوكالة ستواصل إعطاء أفكار جديدة وتكنولوجيا محسنة من أجل استغلال الطاقة النووية لتوليد الكهرباء بطريقة أرخص وأكثر سلامة . ونلاحظ ان الجهود المبذولة في وضع الخطوط الإرشادية للحماية من الإشعاعات ومساعدة الدول الاعضاء على تطبيقها قد استمرت خلال عام ١٩٨٦ . كما واصلت الوكالة أيضا توفير المحفل لتبادل المعلومات العلمية . ومما يثلج الصدر أن المؤتمر الذي رعته الوكالة في فيينا في أوائل عام ١٩٨٦ قد أكد على الحاجة الى وضع معايير سلامة صارمة . ونلاحظ ان الجهود الرامية الى تعزيز البنية الاساسية اللازمة لتخطيط مشاريع القوى النووية وتنفيذها وتشغيلها في الدول الاعضاء النامية قد استمرت من خلال عقد دورات تدريبية اقليمية ووطنية ، وتنفيذ مشاريع تعاونية تقنية ، وايفاد بعثات استشارية ، واصدار كتب إرشادية .

لقد احرزت الهند تقدما مطردا وكبيرا في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ويوجد لدينا برنامج لتوليد ١٠ ٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء بحلول نهاية هذا القرن من محطات القوى النووية . ولقد ادركنا منذ أمد طويل التطبيقات العملية الكثيرة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ونحن نستخدم النظائر المشعة من أجل الإشعاع في الطب والصناعة والزراعة . ونقوم حاليا بعملية توسيع تطبيق النظائر المشعة على مجالات اخرى أيضا ، مثل الصحة العامة وحفظ الاغذية .

ونود أن نطبع في ذهن الوكالة الحاجة الى توفير افراد مدربين تدريباً تطبيقياً في بلدان العالم الثالث ، بغية تعزيز التعاون الدولي من أجل البحوث والتنمية والتدريب المتصل بالعلوم والتكنولوجيا النووية ، بدلا من الاستفادة من الافراد القادمين من عدد قليل من البلدان المانحة . واننا مدركون لفوائد ابرام اتفاق للتعاون الاقليمي من أجل البحث والتنمية والتدريب ، وما برحنا نسهم في تحقيق ذلك اسهاما كبيرا .

وفيما يتعلق بمسألة الضمانات النووية ، نرى انها ينبغي ان تكون عالمية ، وان جميع المنشآت النووية ، بما فيها منشآت الاسلحة النووية ، ينبغي ان تدخل في نطاقها . ونعتقد ان القبول بذلك ، في إطار النظام الاساسي للوكالة ، ينبغي ان يكون نابعا عن إرادة سيادية . وينبغي ان تتألف الخطوط الارشادية الاساسية لهذا الغرض من شقين : التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الذرة إلا في الأغراض السلمية ، والتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على ترساناتها النووية وتخليص العالم من خطر المحرقة النووية .

وستواصل الهند تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز اهداف الوكالة . وإنما نؤيد مشروع القرار A/42/L.6 المعروف حاليا على الجمعية العامة .
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر متكلم في مناقشة هذا البند من جدول الاعمال . وستبت الجمعية العامة الان في مشروع القرار A/42/L.6 .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/42/L.6 ؟
اعتمد مشروع القرار A/42/L.6 (القرار ٦/٤٢) .
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نكون بذلك قد انتهينا من النظر في البند ١٤ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠